الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص تاريخ المغرب العربي حديث و معاصر

بعنوان:

الاحتلال الاستيطاني الفرنسي في الجزائر خلال الحكم العسكري (1830-1870)

من إعداد الطالبتين:

- قاضي حورية
- كركاب شهيناز

تحت إشراف الأستاذة المحترمة:

- كلاخي الياقوت

د- كلاخي ياقوت **مشرفا**

د- مداح عبد القادر **رئيسا**

د- حرشوش كريمة **مناقشا**

السنة الجامعية 2015/2014

إهـــداء

إلى من قال فيهما المولى عز وجل في كتابه العزيز:

" وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَّبِ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيْرًا ".

إلى من كان السند المعنوي والدعامة الروحية التى اقوي بها فكري وخاطري، أمـي الغالية العزيزة على فؤادي .

إلى جذوة الحب التى لا تخبو، إلى من أعطى حتى أفاض كأس العطاء، أبـي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من كان سببا في تعلمي حرفا في هذه الحياة.

إلى إخوتي و أخواتي نورة، رحيلة، نورين، حيزية، ياسين، سفيان الذي قدم لي مساعدة كبيرة في بحثي هذا.

و إلى أبناءهم مروى، هديل، أمال، ماريا.

إلى كل العائلة و الأصدقاء خاصة خليدة، بختة و زميلتي في البحث و إلى أغلى إنسان على قلبي محمد.

إهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

كركاب شهيناز

الإهـداء

أتقدم بإهداء عملي هذا إلى:

التي تعبت لتراني سعيدة و سهرت لتراني متميزة و أفنت حياتها من أجل و من أجل إخوتي إلى أمي حفظها الله.

إلى الغالي على قلبي شمعة أضاءت دربي كلمة أثلجت صدري إلى قدوتي في الحياة أبي حفظه الله.

إلى من قاسموني حلوى الحياة و مرها.

إلى إخوتي و إخواتي، فاطمة، حفيظة، فضيلة، ناصر، منال، نادية، إلياس، عبد الكريم.

إلى أبناء أخواتي، خلود، ياسمين، رياض، لميس، طارق، أسيل.

إلى كل العائلة و الأصدقاء خاصة خليدة، بختة، راضية، محمد و إلى أخي الغالي سفيان و إلى كل من ذكرهم قلبي و لم يذكرهم قلمي.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

قاضي حورية

شكـر و عرفـان

يقول الرسول صلى **الله** عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

واقتداء بالرسول الكريم نتوجه بالشكر الموصول إلى الأستاذة المشرفة **كلاخي الياقوت** التي استقبلتنا أحسن الإستقبال أول الأمر وأرشد تنا ونقلت إلينا مكتبتها الخاصة وتكبدت عناء تصحيح أخطائنا وصبرت علينا إلى آخر مراحل إنجاز هذا البحث، ونتمنى أن نكون عند حسن ظنها.

كما نتوجه إلى الأستاذ بن صحراوي كمال بجزيل الشكر والذي حظنا بمساعدته.

الشكر الجزيل موصول أيضا إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تعلمينا منذ مراحل التعليم الأولى وصولا إلى أساتذة قسم التاريخ.

كما نشكر كل عمال المكتبات الذين يسروا لنا عملية البحث وذللوا الصعوبات التى واجهتنا .

قائمة المختصرات:

(د.ت)	دون تاريخ	ق	قرن
(د.ط)	دون مكان طبع	ع	عدد
تر	ترجمة	تق	تقديم
ج	جزء	ص	صفحة
(د.م.ط)	طبعة	مر	مراجعة

[Sd]	sans date	[S.L.I]	saus lieu d'impression
Coll	collection		
Opcit	ouverage précédemment citée	Ibid	au même endroit
		Chrom-trim	chronique trimestrielle
R.A	Revue Africaine		
Imp	Imprimerie		

خطة البحث:

مقدمة

مدخل

الفصل الأول: السياسة الاستيطانية في عهد النظام الملكي (1830-1848).

المبحث الأول: أهم القوانين و مراسيم الحكومة الفرنسية (1830-1848).

المبحث الثاني: سياسة الجنرال بيجو و مساهمته في تثبيت الاستيطان.

المبحث الثالث: دور المكاتب العربية في إنجاح الحركة الاستيطانية.

الفصل الثاني: السياسة الاستيطانية في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852).

المبحث الأول: سياسة التهجير الفرنسية و بناء المستوطنات في الجزائر.

المبحث الثاني: أهم الثورات الشعبية (1848-1852) ثورة الزعاطشة نموذجا.

الفصل الثالث: السياسة الاستيطانية في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870).

المبحث الأول: السياسة الاستيطانية في الجزائر خلال حكم راندون (1852-1858).

المبحث الثاني: السياسة الاستيطانية في عهد وزارة الجزائر و المستعمرات (1858-1860).

المبحث الثالث: قانون سيناتوس كونسولت و انعكاسته على الجزائريين.

مقدمة

مقدمة:

تعرضت الجزائر خلال مسارها التاريخي لأخطر أنواع الاستعمار الأوروبي الحديث و ذلك لكونها تتمتع بموقع استراتيجي-جغرافي و سياسي هام- جعلها عرضة لتقلبات سياسية و اقتصادية عالمية، و تتأثر بالسيرورة التاريخية و الحركة الاستعمارية الأوروبية الحديثة، التي تكالبت و تنافست على المستعمرات في ما وراء البحار، و ضمن هذا الإطار ظهرت الأطماع الفرنسية في الجزائر منذ القرن الثامن عشر، و عهد الثورة الفرنسية 1789 و نابليون بونابرت.

عملت السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر و وفق إستراتيجية مدروسة هدفها غرس و إبقاء الكيان الاستيطاني، فخلقت مناهج و أدوات و وسائل من أجل تحقيق جملة من الأبعاد، فصاغت لذلك شروطا قانونية و مادية لإضفاء الصبغة الشرعية لهذا الوجود هدفها تدمير البنية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري، تعطى فيها الأولوية للأقلية الأوروبية بهدف شد المستوطن للأرض، وفق اقتصاد قائم على دمج الكيان الجزائري في النشاط الاقتصادي الأوروبي، مما أحدث قطيعة داخل الكيان ذاته كنتيجة حتمية لتغلغل الرأسمالي الفرنسي و الأوروبي و الموجه لخدمة السوق الأوروبية و تهميش المجتمع الجزائري بل و اعتبار الإنسان ذاته سوقا، فسلبت منه مقوماته و إنسانيته حتى يظل طبعه قائم على الخضوع دون فهم و إدراك لواقعه و مستقبله فلطالما راودت فرنسا حكومة و شعبا أحلاما في جعل الجزائر مستوطنة فرنسية، و إلحاق الجزائر بفرنسا، لما تتوفر عليه من موارد اقتصادية و أراض خصبة فكان لها ما أرادت. و بذلك أظهر الكثير من الفرنسيين استعدادا كبيرا للهجرة إلى الجزائر و العيش فيها مباشرة بعد نجاح الحملة العسكرية الفرنسية.

إن موضوع الاستيطان الفرنسي في الجزائر خلال الحكم العسكري (1830-1870) موضوع متشعب و متداخل لكننا قررنا دعم ذلك لأسباب عدة:

- أولها لأهميته التاريخية كونه موضوعا حساسا فهي فترة من أثرى فترات الجزائر و المتعلق بالخطط الاستعمارية و الأساليب الوحشية التي اتبعتها الإدارة الفرنسية ضد الشعب الجزائري.
- و ثانيا هو ما يمكن كشفه من الوسائل الاستعمار الفرنسي و خلفياته الاستعمارية التوسعية في الجزائر إضافة إلى الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية التي يكتسبها هذا الموضوع، حيث كان اعتقادنا بأن الموضوع جدير بالبحث و الدراسة لما له من أهمية متعددة الأوجه لكنه لم ينل الدراسة اللائقة بجدارته و أهميته من قبل الباحثين.
- أما ثالثا أردنا تسليط الضوء عن السياسة الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا في حق الشعب الجزائري إلا وهي سلب و الاستيلاء على الأراضي مما أدى ذلك تفقير الشعب و كذلك معرفة سياسة التجهيل التي مارستها فرنسا و القضاء على معاقل العلم (الزوايا) و نتج عن ذلك وجود ثورات شعبية.

أما عن اشكالية بحثنا فتنبع منا فرضية اتخذها أرضية موضوعنا و في السياسة الاستطانية الفرنسية التي تشكل مرحلة أساسية في تاريخ الجزائر المستعمرة كونها جعلت الجزائر مجالا للتجارب السياسية المختلفة و المتناقضة و أساليبه القمعية التي شملت الأرض و الإنسان معا.

و من هذه الفرضية صغنا الإشكالية الآتية:

كيف تم توظيف السياسة الاستيطانية من قبل الإدارة الفرنسية و كيف بدأت آلة الاستيطان الفرنسي في الجزائر؟.

لتتفرع منها عدة أسئلة تمثل صلب موضعنا منها:

1 - كيف تطورت السياسة الاستيطانية على مر الحكومات؟

2 - على أي أساليب اعتمدت فرنسا في تحقيق أهدافها؟

3 - هل ازدادت حدة مصادرة الأراضي مع عمر الاحتلال؟

4 - إلى أي مدى ساهمت القوانين و المراسيم في تثبيت هذه السياسة؟

5 - ما هي أثار هذه السياسة على المجتمع؟

و للإجابة عن الأسئلة السابقة اتبعنا مناهج تاريخية في مقدمتها المنهج الوصفي لوصف الأحداث و المنهج التحليلي لتحليل الوقائع.

و كأي بحث علمي صادفتنا بعض الصعوبات لإعداد هذا البحث و هي كالتالي:

- طبيعة الموضوع في حد ذاته، فموضوع الاستيطان في الفترة العسكرية من المواضيع التي يصعب حصر كل ما يتعلق بها نتيجة تشعبها خاصة خلال الفترة الاستعمارية بسبب كثافة القوانين ذات أبعاد مختلفة.
- إن الوثائق الأرشيفية و المصادر المتعلقة بالبحث و المكتوبة باللغة الفرنسية موجودة أغلبها بدور الأرشيف بفرنسا أكس أون بروفانس (A.O.M) أرشيف ما وراء البحار.

و لقد اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على عدد من المصادر و المراجع و من أهمها:

- فرنسوا مسبيروا، سانت أورنوا أو الشرف الضائع، وهو عبارة عن كتاب يتناول شيء من التفصيل عن سياسة بيجو و كذلك كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة الذي أفادنا في معرفة الأوضاع الداخلية للجزائر في أواخر العهد العثماني و كذا تعريف بعض الشخصيات.
- و اعتمدنا على مصادر فرنسية منها: مذكرات مكمهون (Mémoire de Mac-Mahon) الذي أعطانا فكرة عن عدد المستوطنات الموجودة في العملات الثلاثة في عهد الجمهورية الثانية.
- و كتاب دوفال و فارني (Deval,Warnier, bureau Arabes et colons) الذي أفادنا في معرفة مهام مكاتب العربية على عهد النظام املكي.

و فيما يتعلق بالمراجع التي قمنا باعتمادها، فقد كان أهمها بن داهة عدة: الاستيطان و الصراع حول مالكية الأرض الذي أفادنا في معرفة أهم القوانين التي أصدرتها السلطات الفرنسية في عهد النظام العسكري، أما كتاب إبراهيم المياسي، المقاومة الشعبية الجزائرية الذي اعتمدنا عليه في معرفة أسباب ثورة الزعاطشة التي أخذناها كنموذج كونها تتناسب مع فترة دراستنا.

أما المراجع باللغة الفرنسية نذكر منها:

- Callot : les intuitions de l'Algérie devant la période coloniale (1830-1962)
- Bouton (c) : les intuitions de l'Algérienne

تطرقنا فيهم إلى معرفة توزيع المكاتب العربية على العملات الثلاثة (الجزائر، وهران، قسنطينة).

بالإضافة إلى المجلات منها: مجلة العصور وجدنا فيها مقال لإبراهيم لونيسي حول الاحتلال الاستيطاني للجزائر خلال القرن التاسع عشر التي أورد لنا فيها السياسة التهجيرية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر.

و إلى جانب الدراسات الأكاديمية التي قد أفادتنا كثيرا و من أبرزها: رسالة دكتوراه لحسيني عائشة، الاستيطان الأوروبي في سهل متيجة، التي اعتمدنا عليها في معرفة سياسة راندون.

و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا اعتمدنا على خطة بحث، حيث بدأناها بمدخل تطرقنا فيه عن أوضاع الجزائر و فرنسا الداخلية قبل الاحتلال ثم مقدمة فيها تعريف بالموضوع و طرح الإشكالية.

وقسمنا بحثنا إلى ثلاث فصول أولها بعنوان: السياسة الاستيطانية في عهد النظام الملكي (1830-1848)، وقد جمع ثلاث مباحث: الأول تحت عنوان: أهم القوانين و مراسيم الحكومة الفرنسية (1830-1848). المبحث الثاني و المتعلق بسياسة بيجو و مساهمته في تثبيت الاستيطان، أما المبحث الثالث كان بعنوان دور المكاتب العربية في إنجاح الحركة الاستيطانية.

و قد خصصنا الفصل الثاني لسياسة الاستيطان في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852) و قد عرضنا ذلك في مبحثين: الأول تحت عنوان سياسة التهجير الفرنسية و بناء المستوطنات في الجزائر، أما الثاني فتطرقنا فيه إلى أهم الثورات الشعبية (1848-1852) ثورة الزعاطشة نموذجا.

و لفصل الثالث خصصناه للسياسة الاستيطانية في الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870) و قسمناه إلى ثلاث مباحث: الأول جاء بعنوان السياسة الاستيطانية في عهد راندون (1852-1858). أما المبحث الثاني المعنون بالسياسة الاستيطانية في عهد وزارة الجزائر و المستعمرات (1852-1860). و أما المبحث الثالث بعنوان قانون سيناتوس كونسولت و انعكاساته على الجزائريين (1863-1870).

و في الأخير ختمنا البحث بخاتمة شملت أهم النتائج المتوصل إليها من السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر.

المدخل:

لمحة تاريخية عن الأوضاع

الداخلية لفرنسا و الجزائر قبيل

الاحتلال

إن الحديث عن الظاهرة الاستعمارية أو بمعنى الأصح الظاهرة الاستدمارية و تداعياتها على العالم العربي–مشرقه ومغربه– يجعلون أمام تساؤلين هامين لماذا؟ و كيف؟.

أن التحولات التي شهدتها أوروبا في أواخر القرن 15م و بداية القرن 16م على مستوى الفكر و السياسة و الاقتصاد، غير تحرير العقل الأوروبي من السيطرة الروحية للكنيسة و ظهور مبادئ سياسية و اقتصادية قائمة على الحرية جعلت من فكرة الهيمنة و التوسع منطلقا مرجعيا أساسيا تنامت و توسعت بدرجة أكبر مع نهاية القرن 18م و بداية القرن 19م، إذ خلقت حينها الصناعة مجتمعا رأسماليا تملكيا توسعيا بدأ يحض على الاستعمار و هذا في ظل احتلال موازين القوى بتحول ميزان القوى من الشرق الإسلامي إلى الغرب المسيحي.[1]

إن الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها العالم العربي بإشرافه على مسطحات مائية ضخمة و منافذ بحرية هامة، فضلا عن الأهمية الاقتصادية المتمثلة في الثروات الطبيعية الباطنية و السطحية، و أيضا الحضارية كونت مواد دسمة أسالت لعاب الدول الأوروبية التي تنافست فيما بينها على تمزيق كيان دول العربية، و رغم إنحصار الإستعمار أو الاستدمار في العالم العربي ككيان لكن لم ينحصر كفكر ظل قائما و أصبح أكثر تحكما في رسم إختيارات الدول العربية داخليا و خارجيا، و هنا يمكن الإقرار بالإجماع بقوة الحقبة الاستدمارية و عمق تأثيرها في المرحلة اللاحقة.[2]

[1] أمحمد مالكي، الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1994، ص، 109.
[2] المرجع نفسه، ص، 111.

فالإستعمار يعرف على أنه استيلاء دولة أو شعب على دولة أخرى و شعب أخر لنهب ثرواته و تسخير طاقات أفراده و العمل على استثمار مرافقه المختلفة.[1]

و هذا التعريف يشمل أنواع مختلفة من الإستعمار لا تختلف عن بعضها إلا بالأسماء و بعض الأشكال، فمن أشكال الإستعمار أن نضع دولة ما أخرى تحت حمايتها، و إشرافها و تسلبها من حريتها بقدر ما ينتسب مع قوة هذه الدولة و ضعف تلك، و في الأغلب يكون للدولة المحمية شبه سيادة داخلية يمارسها حكام وطنيون تديرهم الدولة المستعمرة من خلف الستار.

غير ان الجزائر تعرضت إلى أخطر أنواع الاستعمار، حيث وقعت مع فرنسا معاهدة الاستسلام سنة 1830م، و في نفس السنة وجهت فرنسا حملتها على الجزائر.[2]

كما ساهمت كل من الظروف الدولية و الأوضاع الداخلية في فرنسا على توجيه حملتها إلى الجزائر[3]،و قد بادرت فرنسا في مؤتمر فيينا "1815/1814" بطرح موضوع إيالة الجزائر فإتفق المؤتمرون على تحطيم هذه الدولة، و في مؤتمر اكس لاشابيل (Exelachappel) عام 1819 حيث وافقت 30 دولة أوروبية على فكرة القضاء على دولة الجزائر و أسندت المهمة إلى فرنسا و إنكلترا [4]، و توفرت الظروف المناسبة للغزو عندما تمكنت بحرية البلدين من تدمير الأسطول الجزائري في معركة

[1] عبد الرحمن حبنكة الميداني، المعجم الوسيط (2/627)، أجنحة المكر الثلاثة و خوافيها، ص51.

[2] مصطفى الشهابي، محاضرات في الإستعمار،ج2، معهد الدراسات العربية، القاهرة، د.ط،د.ت،ص23.

[3] سعد الله أبو القاسم، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر،ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط 3،1990،ص243.

[4] سامية زلبوة، الجهاد البحرية في الجزائر العثمانية من 1520. 1827، مذكرة لنيل شهادة ماستر،قسم تاريخ حديث و معاصر، جامعة تيارت، ص179.

نافرين (Navarin) سنة 1827، حيث كان في نجدة الأسطول العثماني و بذلك انتهت السيطرة الجزائرية على البحر الأبيض المتوسط.

و عن العوامل و الأسباب التي دفعت بفرنسا على أن تحتل الجزائر، و تبسط عليها نفوذها فنذكر مبدئيا المطامع الإقتصادية.[1]

و أيما عمليةّ إستعمارية تتم إلا و هي أول ما تحمله عملية تجارية ترمي إلى استنزاف خيرات البلاد المحتلة، و بسط اليد على موارد الرزق فيها و إحتكار أسواقها و استرقاق أبنائها لصالح الغزاة المستعمرين.

حيث تتضح الدوافع الاقتصادية و السياسية الاستعمارية في الجزائر، من خلال ما صرح به الفرنسي و هو وكيل العلاقات التجارية الفرنسية في "سفرن" بألمانيا، كتب يوحي فرنسا بأن تعمل على غزو الجزائر قائلا: "...إن الفوائد المادية التي يمكن لفرنسا أن تحصل عليها، من إذا لم تدخل في حساب المائة و الخمسين مليونا التي تحتوي عليها خزينة الجزائر في التقدير العام، أجدى و أنفع للبلاد مما يمكن أن يتكلف إقتصاديا..."، و يستطرد معددا الثروة الطبيعية في الجزائر فيقول: "سهول طبيعية ذات خصوبة مدهشة عجيبة، مناجم الحديد، و الرصاص منتجاتها من أجود و أحسن الأنواع، جبال الملح المعدني، ملح البارود و الملح العادي يوجدان تقريبا في كل مكان و بكثرة فائقة حتى على وجه الأرض".[2]

[1] مدني حرفوش، دوافع إحتلال فرنسا الجزائر، المنتدى العربي للدفاع و التسليح، الموقع défense-arabes.com، يوم 1 فبراير 2009، الساعة 09:21، ص2.

[2] المرجع نفسه، ص، 2.

كما يجدر لنا الإشارة إلا أولئك الأشراف الأثرياء و النبلاء الذين جردتهم ثورة 1798 من أراضيهم و مزارعهم، و فتح أراضي جديدة فيما وراء البحار لا يمكن إلا أن يساعدهم على توظيف أموالهم، و بسط سلطانهم، و إعادة مجدهم، و من هنا فهم يعدون عنصرا مشجعا على القيام بعملية غزو الجزائر و إحتلالها.[1]

أما صناعيا فقد كانت فرنسا آنذاك تعاني صعوبات جمة من عدم توفر المواد الأولية لديها.

بالإضافة إلى ضعف الدولة العثمانية و تقهقرها العسكري و إنكماشها الإقتصادي و جمودها الإجتماعي و ركودها الثقافي، الذي ساعد فرنسا في تبرير حملتها على الجزائر.[2]

في حين كان إعتماد الإقتصاد الجزائري بشكل أساسي على الزراعة و الرعي و التجارة، إذ كانت مجمل النشاطات الإقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الإقتصاد الفرنسي و المستهلك الفرنسي [3]، في الوقت الذي كان النظام الزراعي الجزائري قبل الإحتلال نظاما شبه إقطاعي و قبلي، إلا أن هذا النظام كان قادرا بشكل أو بأخر على سد حاجة المزارع و حاجة أسرته من إنتاج الأرض فكان طبيعيا إرتكاز الاحتلال الفرنسي للإستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي الجزائرية و إستغلالها إستغلالا كاملا و نقل إنتاجها إلى السوق الفرنسية و المواد الأولية لمصانعها و للإستهلاك المباشر.[4]

[1] مدني حرفوش، المرجع السابق ص03.

[2] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البحائر، الجزائر، ط3، 2009، ص311.

[3] عزيز خيري، التجربة الجزائرية في التنمية و التحديث، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتجية، القاهرة،د.ط، 1978، ص12.

[4] حمدي حافظ و محمود الشرقاوي، الجزائر مشكلة دولية، دار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، د.ط،د.ت،ص23.

في ضوء الأهمية التي إحتلتها الأرض الزراعية من خطط و سياسات المستعمرين الفرنسيين [1]، فقد اتبعت فرنسا في إحتلالها الجزائري سياسة استيطانية التي كانت مشروعا أوروبيا أكثر مما كان مشروعا فرنسيا، حيث قامت على شعار "ليكن الإحتلال فرنسيا، لكن الإستيطان يجب أن يكون أوروبيا".[2]

و في مفهوم الإستيطان قال بول بير (Paul Bert) السياسي الفرنسي، ذات يوم عن الإستعمار أنه عندما يضع شعب ما قدمه في أرض غير أرضه لأسباب ما، فإنه لا توجد لديه إلا ثلاثة حلول: "إما إبادة الشعب مهزوم أو إستخدامه في عبودية مسقية، أو إشراكه في مصيره..." [3]، فهذه العبودية لم تصمم من قبل فرنسا، و إنما فرضت عليها بقوة الشيء كنتيجة حتمية لنظام إستيطان الأوروبيون الذي حدده الماريشال بيجو*.[4]

أما عن الدوافع السياسية فقد استقبلت فرنسا القرن التاسع العشر و هي مطرودة من كندا في أمريكا، و من الهند في أسيا، و من مصر في إفريقيا. ثم تتابعت عليها الهزائم في أوروبا في أخر "العهد النابليوني" و رأت أحلامها تتحطم في القارة عندما عقد مؤتمر لندن الدبلوماسي على أثر هزيمة

---

[1] المرجع نفسه،ص23.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعمارية و الحركة الوطنية (1830،1954)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2007، ص28.

[3] علي تابلت، الثقافة المجلة تصدرها وزارة الإتصال و الثقافة، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر،1997، العدد 115، ص26.

* بيجو توماس روربرت: ماريشال فرنسي (1784-1849/06/10)، أرسل إلى الجزائر في 06-06-1836 في مهمة مزدوجة: محاربة الأمير عبدالقادر، و فرض السلم معه، خاض معركة السكاك في 1836/07/06 وقع معاهدة تافنة مع الأمير عبد القادر 1837/05/20. غادر الجزائر ثم عاد إليها في 1848/02/22 بصفة حاكم عام، ينظر: عدة بن داهة، الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، طبعو خاصة لوزارة المجاهدين، 2008، ص490.

[4] المرجع نفسه ص26.

"نابليون*" في "واترلو"، و من ثم راحت تحاول استرجاع المجد السياسي المفقود، فأول ما حاولته لرد شيء من مجدها مهاجمة إسبانيا ، إلا أنها ردت على أعقابها.[1]

زد إلى هذا فقدان الجزائر على إثر معركة نافرين (Navarin) جملة من وحدات أسطولها و أكثر من أربعة ألاف (4000) جندي بحار، فراحت فرنسا تترقب الأحداث و تنتهز الفرصة، و تبحث عن الأسباب التي يمكن أن تتخذها كذريعة حيث تستند إليها.

فكان أن استفز قنصلها "دوفال" ** « Duval » "حسين باشا ***" داي الجزائر، فنتج عن ذلك حادثة المروحة تلك الذريعة التي طلعت بها فرنسا على العالم مبررة بها إقدامها على الغزو و الإحتلال.

و لهذه الحادثة يشير المؤرخ الفرنسي "هنري جارو" « Henry Garreau » قائلا:"...كانت حكومة فرنسا قد عزمت على أن تضع حدا للقرصنة الجزائرية و أرادت أن تغتنم فرصة مغيب أكبر

---

* نابليونIII: Charles Louis-NAPOLEON BONAPARTE (1807-1873) هو أول رئيس للجمهورية الفرنسية (10-12-1848) ، و ثالث إمبراطور فرنسي (1852-1870) شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم (1854-1856)، و في حملة المكسيك (1861-1867)، و إنهزام الجيش الفرنسي في الحرب ضد بروسيا 1870، و وقوعه أسيرا في يد الألمان، كما توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهد بثلاث مرات. ينظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص، 504.

[1] مدني حرفوش، المرجع السابق ص05.

** دوفال Duval: هو أخر قنصل فرنسي بالجزائر قبل الإحتلال كان في الوقت تاجرا متورطا في الكثير من القضايا مع محلات بكري و بوشناق، و كانت مواقفه الشخصية مع الإسبان التي زادت الوضع تعصبا، توفي في 1823/08/20. ينظر سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر:أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، د.ط،2009، ص38.

*** حسين باشا: هو أخر دايات الجزائر تولى الحكم مرغما عام 1818، و كان رجلا حاكما، في عهده حدث زلزال البليدة و حادثة المروحة و الحصار 1827 ثم الاحتلال توفي في المنفى، ينظر حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تح: العربي زبيري،منشورات A.N.E.P، الجزائر، د.ط، 2005، ص184.

أسقف الحربية الجزائرية في المشرق كي تجدد دعوى تبرر بها إعلان الحرب على الجزائر، فأرسلت تعليمات إلى قنصلها في الجزائر تأمره بأن يغتنم أية فرصة لإيجاد الخلاف النهائي..."[1]

و من تلك الدوافع السياسية أيضا لإحتلال الجزائر محاولة "شارل العاشر*" « Charle 10 » ملك فرنسا، و محاولة حكومته شغل الرأي العام الفرنسي بحرب خارجية يتخلصان بها من ذلك التذمر و خنق الرأي العام.

فبوادر "ثورة يوليو" سنة 1830، أو ثورة أيام الثلاثة التي ذهبت "بشارل العاشر" « Charle 10 » و افتكت الحكم و السلطان من فرع البربون لينتصب بدله العرش. فكان من سياسة الملك "شارل العاشر" « Charle 10 » و حكومته، اتقاءا للأخطار التي يمكن أن تسفر عنها، وجوب الإسراع بإثارة حرب خارجية تلهي الناس، و تشغلهم عن مسائلهم الداخلية.[2]

و كان أن اختيرت الجزائر لتلك الحرب العدوانية بعد ما تبين لفرنسا إبحار الأسطول الجزائري إلى نافرين « navarin » و خلو الثغور الجزائرية من مرابطيها، و هناك دافع سياسي أخر لغزو الجزائر ذلك أن فرنسا كانت في مطلع القرن التاسع العاشر من أقوى الدول الأوروبية عسكريا، و أكثرها سكانا و أشدها حرصا على إسترجاع سلطانها الإستعماري الذي فقدته في حروب القرن الثامن العشر و أن تعيد مكانتها العسكرية التي تتابعت عليها الهزائم في مصر، و روسيا و بروسيا[3].

---

[1] مدني حرفوش، المرجع السابق، ص،05.

* شارل العاشر: تولى الحكم 1824-1880 بعد وفاة أخيه لويس ،18 اشتهر بسياسة الرجعية و لذلك تصاعدت هذه المعارضة الوطنية المكونة من المثقفين و الصحفيين المؤيدين للجمهورية و مبادئ الحرية و الثورة الفرنسية، ينظر: إياد الهاشمي، تاريخ أوروبا الحديث، دار الفكر، الأردن، ط1، 2010، ص172، ينظر أيضا: حمدان خوجة، المصدر السابق ص 102.

[2] حرفوش المدني، المرجع السابق، ص 06.

[3] المرجع نفسه، ص06.

و كان السياسيون الأوروبيون يدركون تمام الإدراك هذا الحرص الذي يتفاعل في نفسية القادة الفرنسيين من مدنيين و عسكريين، فهم خوفا من التوسع الفرنسي على حساب القارة الأوروبية، و على حساب أمنها و سلامتها زينوا لفرنسا في مؤتمر فيينا (Vienne) القيام بحملة على الجزائر على أن يساندونها و يساعدوها ماديا و عسكريا.[1]

و السياسيون الأوروبيون في ذلك العهد، و في مؤتمر فيينا (Vienne) على الخصوص، كانوا لا يهمهم من إصدار قرارهم إلا أن يشغلوا فرنسا في حرب بعيدة عن القارة الأوروبية، و أن يجدوا بذلك مجالا لنشاط القادة الفرنسيين العسكريين و لرجال الجيش.

و من هنا فقد زادت فرنسا إقناعا بفكرة العمل على إحتلال الجزائر، لآن الفكرة في حد ذاتها مجردة من التشجيع الأوروبي الجديد الذي أبداه المؤتمر، قديمة طالما راودتها و استهوتها إلى الناحية الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط.[2]

أما عن الوضع الإجتماعي للجزائر في تلك الفترة أي أواخر العهد العثماني كان متدهورا و تجمع المصادر على تناقص عدد السكان و يرجع هذا إلى انتشار الأمراض و الأوبئة و الإضطرابات التي وقعت بين الإنكشارية و اليهود، و الثورات الداخلية و إنخفاض عدد المجندين[3]، أما الوضع الصحي عدم الإهتمام بالشؤون صحية من قبل العثمانيين سببا في عدم بناء المستشفيات لذلك بقي الجزائريون يعتمدون على الزاويا التي كانت تأوي العجزة و المرضى.

---

[1] المرجع نفسه، ص07.

[2] حرفوش المدني، المرجع السابق، ص08.

[3] بن قايد عمر، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة ورقلة، قسم التاريخ، 2015/2014، ص13.

و يمكن القول عن الحياة الثقافية في الجزائر إنها كانت كباقي بلاد المسلمين من تأخر و عدم القدرة على الإبداع، حيث انحصر الجهد العلمي في الحفظ و الكتابة الشروحات و الحواشي ..... إلخ، كما أهملت العلوم العقلية مثل الكيمياء و الطب و الفيزياء و غيرها.[1]

و يرجع هذا إلى عدم إهتمام الأتراك بميدان التعليم بل تركته للعامة و لم تهتم بدور العلم حيث انخفض مستوى التعليم في كامل التراب الجزائري، أدى هذا الوضع إلى انحدار المجتمع في الخرافات و البدع.[2]

[1] محمود إحسان الهندي، حوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر في العهد العثماني إلى عهد الثورة فالإستقلال، العربي للإعلان و النشر و الطباعة و التوزيع، 1977، ص-ص،51-52.

[2] عمر بن قايد، المرجع السابق، ص15.

الفصل الأول:

سياسة الاستيطانية في عهد النظام الملكي (1830-1848).

المبحث الأول:

أهم القوانين و مراسيم الحكومة الفرنسية (1830-1848).

المبحث الثاني:

سياسة الجنرال بيجو و مساهمته في تثبيت الاستيطان.

المبحث الثالث:

دور المكاتب العربية في إنجاح الحركة الاستيطانية.

المبحث الأول:

- **أهم القوانين و مراسيم الحكومة الفرنسية 1830-1848:**

منذ أن وطأت فرنسا أقدامها أرض الجزائر طبقت إجراءاتها القمعية التي كانت بلاءا على الشعب الجزائري، و كشفت وجه الاستعمار الحقيقي القائم على القهر و الإبادة الجماعية، فلا نظام العسكري البغيض الذي تميز بحملاته العسكرية على القبائل و المدن الجزائرية ما بين 1830و 1870 و لا النظام المدني السافر الذي أطلق يد المستوطنين من المهاجرين الفرنسيين و الأوروبيون في الجزائر إبتداءا من سنة 1870.

فعملت فرنسا منذ إحتلالها للجزائر على إصدار مجموعة من التشريعات التي إستهدفت مصادرة الأراضي الجزائرية و منحها للفرنسيين بالإضافة إلى تشجيع الاستعمار الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية الكبرى، فقد اهتمت بالأراضي الزراعية حيث إستولت على ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي و الأقرب إلى الساحل[1]. و لتحقيق هدفها فقد أصدرت العديد من التشريعات التي من شأنها نزع الأراضي من أيدي الجزائريين و من أهمها:

- إصدار مرسوم في 08 سبتمبر 1830 الذي يقضي بتكوين قطاع أملاك الدولة تحت إسم الدومين (les demaines) حيث ضم هذا المرسوم أراضي الحكام الدولة العثمانية من الدايات و الباشاوات و البايات و على الأوقاف الإسلامية التي تمول الخدمات الدينية و الثقافية و التعليمية و الإجتماعية للمسلمين الجزائريين، إذ كان الغاية من هذا المرسوم هو

[1] إبراهيم لونيسي، الإستعمار الإستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة العصور ، للعدد 6-7-2005، جامعة وهران، ص،67.

تفقير الجزائريين و إجبارهم على الهجرة، و هذا لحصول الأوروبيين على أملاكهم بقصد الإستيطان.[1]

و في 28 أوت 1832 فرضت إخضاع جميع المعاملات بين الجزائريين و الأوروبيون القوانين الفرنسية[2]. و بعد ذلك جاءت أمرية 22 جويلية 1834 التي تنص على ان الجزائر أرض فرنسية[3]، أطلق عليها اسم الممتلكات الفرنسية في إفريقيا.

و في 27 جانفي 1814 جاء القرار خاص بتصريح الإدارة بالمصادرة [4]، و قد أصدر بيجو قرار يوم 12 أفريل 1841 الذي ينص على أن كل فرنسي يملك من ألف و مائتين إلى خمسة عشر (1500.1200) من الفرنكات يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة من الجزائر.

ففي سنة 1843 وحدها وصل إلى الموانئ الجزائرية 14137 مهاجر منهم أكثر من 12006 من الفرنسيين و الباقي من الألمان و الأيرلنديين و السويسريين في متيجة و الساحل [5] ثم أعاد مرسوم 15 أفريل تنظيم الجزائر إداريا محافظا على المبادئ نفسها التي تفصل بين إدارة الأوروبيين إدارة الجزائريين.

---

[1] محمد بليل، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر و إنعكاستها على الجزائريين (1881-1914) دراسة نماذج من التشريعات و تطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني، عمالة وهران، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013، ص،119.

[2] الهواري عدي: الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي و الإجتماعي (1830-1960)، تر: عبد الله جوزيف، دار الحداثة، بيروت، ط2، 1983، ص،61.

[3] محمد بليل، المرجع السابق، ص،119.

[4] حسيبة حماميد، المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية (1954-1962)، متيجة للطباعة و النشر، الجزائر، ط1، 2007، ص،23.

[5] المرجع نفسه، ص23.

و أصدرت السلطات الفرنسية في أكتوبر 1844 قانونا خاصا بالأوقاف و الممتلكات العقارية، و أهم محتوياته أن الأرض الغير المستغلة، و التي لا تثبت ملكيتها قانونا بعقد مسجل في المصالح العقارية الفرنسية تصبح تابعة لأملاك الدولة مما يخول لها الحرية التعرف في هذه الأراضي، و هذا القانون لا يعترف بعقود الملكية المسجلة قبل 05 جويلية 1830، و يمنح للأهالي مدة ثلاثة أشهر لوضع مخططات مفصلة للأراضي التي هي في حوزتهم و يبينون فيها موقعها و مساحتها. و تسلم بعد ذلك للمصالح الإدارية الفرنسية لدراستها من الناحية القانونية و الفنية، و ينص هذا القانون على أن كل قطعة أرضية لا تخضع لهذه الإجراءات تعتبر أرضا مهملة بدون مالك.[1]

و لقد نجحت الإدارة الإستعمارية بفضل هذا القانون في إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي، إذ أنها استولت على مساحات شاسعة من الأرض الخصبة لأن معظم الأرض الخصبة لأن معظم الأراضي الجزائرية كانت ملكيتها مشاعة[2]، فالأعراش التي تقوم بإستغلالها لا تملك أوراقا تثبت ملكيتها لهذه الأراضي.

و إلى جانب هذا القانون هناك قانون أخر لا يقل عنه خطورة، و هو قانون 31 أكتوبر 1845 الذي ينص على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين، أو الأعراش

[1] الهواري عدي، المرجع السابق، ص،61.

[2] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،د.ط،1984،ص-ص،52-53.

الجزائرية الموالية لهم–أي للثوار الذين ثاروا ضد الإدارة الإستعمارية–و كل من يساعد أعداء الإدارة الفرنسية بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

و لقد دعم هذا القانون بقرار أصدره الحاكم العام الجنرال بيجو في 18 أفريل 1846، و ينص على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب، و كذا أراضي الأعراش التي رحل عنها أهلها إلى مناطق أخرى بالمناطق الصحراوية إلا إذا عادوا إليها في حدود شهر واحد فقط من يوم فرارهم، و طلبوا العفو من حاكم العمالة التي يقطنون بها، و بمقتضى هذا القرار قامت السلطات الفرنسية بوضع يدها على مساحات هامة من الأراضي في نواحي وهران و تلمسان و سيدي بلعباس و غيرها.[2]

و الهدف الأساسي من هذا القرار كان سياسيا و هو عزل الشعب عن المقاومة التي كان يقودها حينئذ الأمير عبد القادر * و بالتالي فإن أكبر القبائل و الأعراش الجزائرية تضررا من هذا القانون المدعم بقرار الجنرال بيجو هي قبائل بني عامر التي كانت تسكن منطقة سيدي بلعباس و غيرها من القبائل الأخرى التي كانت تسكن معها المنطقة. و نسجل هنا أن السلطات الفرنسية

---

[1] حسن بهلولي، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر و مبادئ إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني حتى الإستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، د.ط، 1984،ص،24.

[2] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص، 68.

* الأمير عبد القادر: (1808-1883/05/26) مجاهد، رجل دولة، دبلوماسي، و أديب صوفي، ولد بقرية القيطنة قرب معسكر 1808، تلقى تعليمه الأول عن والده محي مقدم الطريقة القادرية، بعد تعلمه القراءة و الكتابة و حفظ القرآن الكريم سافر إلى أرزيو فأخذ عن قاضيها سيدي أحمد بن طاهر علوم الفلك، و الحساب، و الجغرافيا، والتاريخ، مارس الفروسية مبكرا، أنشأ الأمير جيشا نظاميا و خاض معارك دفعت بالعدو إلى عقد معاهدات معه (دي ميشال 1834، و تافنة 1837) و أقام مصانع للأسلحة و بنى الحصون العسكرية (تاكدمت، بوغار، سعيدة) و أنشأ مستشفيات. و من أشهر مؤلفاته: نزهة الخاطر، ذكرى العاقل و تنبيه الغافل، المواقف، المقراض الحاد لقطع لسان الطاعن في دين الإسلام من أهل الباطل و الإلحاد. ينظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص،504.

طبقت هذا القانون بشكل حازم لأنه سمح لها بوضع يدها على ألاف الهكتارات الخصبة التي منحتها للمعمرين الذين هاجروا إلى الجزائر.[1]

أما مرسوم 21 جويلية 1846 فرض على كل مواطن يريد بيع أرضه يجب أن يقدم سندات ملكية و أن وزارة الحربية وحدها مخولة بمنح العقود للأوربيين و أن الأراضي التي ليس لها السندات تخضع لها الإدارة المحلية في الجزائر [2]، و كان هدف هذا المرسوم منح الأراضي إلى المستوطنين و القضاء على نظام الحبوس و الإستيلاء على الأراضي بطرق عديدة و منح عقود معينة وفق إجراءات التشريع الفرنسي من قبل الأوروبيين على الجزائريين [3]، أما فيما يخص التنظيم الإداري في الجزائر كان وفق مرسوم 15 أفريل الذي حافظ على المبادئ التي تفعل بين الإدارة الجزائرية و الإدارة الأوروبية.

و بواسطة مرسوم 09 ديسمبر 1848 الذي ألغى التراب المختلط و قسم التراب المدني إلى ثلاث عملات فأصبحت العمالة التي خلفت المقاطعة مقدمة إلى تراب مدني و تراب عسكري، الأول تحت إدارة العمالة و الثاني تحت قيادة ضباط عسكريين، و تحصلوا على هذا المكتب السياسي بمقتض الدستور الجديد الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 1848، و الذي نصت المادة 109 منه على إعتبار الجزائر أرض فرنسية [4]، و من حيل المشرع الفرنسي خلال إصداره لهذا القانون و

[1] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص،68.
[2] الهواري عدي ، المرجع السابق، ص،61.
[3] محمد بليل، المرجع السابق، ص،120.
[4] حسيبة حماميد، المرجع السابق،ص،26.

الشروط التي وضعها على الجزائريين، بإقناعهم بالتخلي عن الأرض الفائضة مقابل حصرهم في مناطق محدودة و بالتالي فرض الأمر الواقع عليهم.[1]

[1] محمد بليل، المرجع السابق، ص،120.

المبحث الثاني:

▪ سياسة الجنرال بيجو و مساهمته في تثبيت الإستيطان:

- بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر و انتهاج سياستها القمعية ضد الشعب الجزائري، و تزايد الأطماع الإستعمارية الإستيطانية و ما ألت إليه هذه السياسة على المستوى الداخلي و الجزائري، فقررت فرنسا تعيين قائدا جديدا للجزائر.[1]
- تم تعيين بيجو (Bugeaud) خلف لمارشال (فالي) (Valier) حاكما عاما للجزائر، وكان رئيس الحكومة الفرنسية يعلم أن تعيين بيجو في هذا المنصب لم يكن ليسهل على الحكومة الباريسية أمر السيطرة على الموقف في الجزائر إذ أنه كان لا يرضى بالإقتصار على تنفيذ الأوامر بل سيفرض شخصيته كما هي على الجزائر.[2]
- و يعد الجنرال بيجو (Bugeaud) الذي تولى الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر خلال فترة ما بين 1841-1847 من أخطر الحكام العاميين الفرنسيين في الجزائر بالنسبة لسياسة الاستيطان، حيث تمتاز سياسته في هذا المجال الجديد بالحركة الإستعمارية و ضرورة إتباعها بشكل دقيق، لأن هذه الحركة هي الوسيلة المثلى التي يمكن من خلالها تحويل الجزائر إلى أرض فرنسية فعملية الغزو في نظره ما هي إلا عملية مؤقتة[3]، فيقول "... الإحتلال المحدود للجزائر خطأ، و لكن ما دمتم ترغبون فيه فينبغي أن تعملوا بقوة للتوصل إلى الاحتلال الكامل و

[1] محمد موفق، السياسة الإستعمارية من الإحتلال الجزئي إلى الإحتلال الشامل، مجلة العصور، العدد 6-7، جامعة وهران، 2005، ص،115.
[2] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، د.ط، 1983، ص،132.
[3] إبراهيم لونيسي،المرجع السابق،ص،64.

الشامل..."[1]، فمن الحرب يرى بيجو (Bugeaud) أية فائدة سوى الإستعمار فيقول: "... لا يمكن أن يكون الحرب سوى هدف واحد هو الإستعمار لن تكون الحرب سوى مقابلات رياضية..."[2] ، و يرى أيضا أن هذه العملية لا يمكن لها أن تحقق النتائج المرجوة منها إلا بالإعتماد على ما يلي:

1 - تشجيع الهجرة إلى الجزائر من جميع الدول الأوروبية، و خاصة أولئك الراغبين في الإشتغال بالميدان الزراعي لأنه كان يرى أن المزارع عامل فعال أكثر من رؤوس الأموال في المجال الزراعي و لقد أخذ يفد إلى الجزائر عدد كبير من المهاجرين الأوروبيين بفعل الإمتيازات التي منحت لهم إذ أدى ذلك إرتفاع عدد المستوطنين من 28 ألف سنة 1840 إلى 109 ألاف سنة 1847[3]، و هذا كله يجعلنا نفهم ما يقصده الجنرال بيجو (Bugeaud) بقوله أن الإستعمار و الزراعة أمران متلازمان لا ينفصلان [4]، و هو يسميه بالاستعمار المدني، و كان يرى ضرورة تركيزه على كامل الشريط الساحلي للجزائر.

2 - إستعمال القوة العسكرية لفرض السيطرة الكاملة على المناطق الداخلية ، و الجنود هم العنصر الأفضل في تحقيق ذلك، لأن الجنود متعودون على الحياة الجماعية، و

[1] أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر(1808-1947)، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط3، 2007، ص،342.
[2] إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر مؤسس دولة و قائد الجيش، الجزائر عاصمة الثقافة العربية ،لجزائر، 2007، ص، 207.
[3] Boudicour, louis, histoires de la colonisation de l'Algérie, Paris, 1869, p345.
[4] Andrieaux Maurice, le père Bugeaud (1784-1849) Paris 1951, p197.

يستطيعون الدفاع عن قرارهم و أراضيهم الزراعية [1]، أي تحويل الجنود إلى محاربين و مزارعين في آن واحد، و لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه فشل في تحقيق الأسلوب الثاني هذا و تجسيده على الأرض الواقع لمعارضة وزير الحربية له. و عدم تقبله من طرف الجنود أنفسهم فمثلا تمكن سنة 1842 من إقامة قرى دفاعية، و الجندي فيها يكون محاربا و مزارعا في آن واحد، تحتوي على 800 جندي، و لكن لم يبق فيها بعد مدة زمنية قصيرة سوى 60 جندي، و الباقي غادروا أراضيهم الزراعية، بل و الجزائر بكاملها و ذلك فور إنتهاء عقد تطوعهم[2] .

- كما درس بيجو مسألة الاحتلال و إعتبرها سهلة المنال إذا ما طبق مخططه المجزأ إلى ثلاثة مراحل[3]:

- الأولى هي السيطرة و إحتلال الجزائر، و إنشاء قواعد رئيسية على طول القطر الجزائري، ثانيا تكون بمثابة قواعد أو مراكز إنطلاق، أما الثالثة و الأخيرة تتمثل في إحتلال منطقة التل و أهم هذه المراكز هي: المدية، مليانة، معسكر، تلمسان و تاقدمت، أو إنشاء مراكز متقدمة في أقصى الجنوب.

و قد إتبع سياسة الحديد و النار و التخريب و الدمار التي أدت إلى إنهيار الدولة الجزائرية، و إبعاد رموزها، و قتل أو سجن قاداتها، إلا أنه لم يستطيع وقف المقاومة و إنتشارها في الشمال و ظلت محل إزعاج للمعمرين و جعلت من الجنوب مأوى و قاعدة و كسب الخبرات.

[1] Andrieaux, Opcit, P124-129.

[2] ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص، 65.

[3] سعد الله أبو القاسم، الأمير عبد القادر، مجلة المجاهد، الجزائر، العدد 965، 02 مارس 1989، ص،44.

- لقد كان لسياسة الهدم و التخريب التي إتبعها بيجو إنعكاستها خطيرة على الجزائر ففي سنة 1841 عندما كان بيجو بضواحي غليزان وجه رسالة إلى رفاق عبد القادر ليكفوا عن مساعدته[1].

- حيث صرح بيجو سنة 1843 أمام البرلمان بأن الحرب الجدية قد إنتهت، ظنا منه أن إكتشاف زمالة الأمير عبد القادر هي نهاية المقاومة، و لما تيقن أن الأمر ليس كما إعتقده، و أن القضية قضية شعب و وطن و ليس قضية قبيلة أو أفراد، صرح مرة أخرى أمام النواب قائلا :"... ستقولون أننا قهرنا النمسا في إيطاليا بثلاثين ألف جندي و أخذنا مصر بمثل ذلك العدد و لكن المسألة هنا تختلف، فعلينا في الجزائر أن تخضع قبيلة قبيلة..."[2] .

- تمكنت القوات الفرنسية من فرض سيطرتها غلى الوضع في الجزائر و خاصة المدن الكبرى و القرى و ذلك بفعل تعداد الجيوش الفرنسية التي فاق عددها مائة و عشرة ألاف محارب و قوة سلاحها و أعطت السياسة الجديدة دفعا للإستيطان و ذلك على حساب الجزائريين الذين صودرت ممتلكاتهم و أراضيهم و منحت للمهاجرين من دول أوروبية مختلفة لحاجة استعمارية و عنصرية دعمتها ظروف سياسية متجددة لدى ساسة فرنسا خلال القرن 19م، و لم تحقق السياسة الجديدة النتائج المنتظرة إلا أنها أعطت نفسا جديدا للمقاومة الوطنية التي توسعت و

[1] محمد موفق، المرجع السابق، ص، 116.

[2] إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى و شواطئها، المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر، 1983،د.ط،ص-ص،140-148.

إنتشرت في الشمال و الجنوب طيلة القرن التاسع عشر، و كانت المناطق الجنوبية الشرقية و الواحات الصحراوية مسرحا لها.[1]

- و قام الجنرال بيجو بتقديم مشروعا قويا لحكومته دعى فيه إلى ضرورة إقامة مستوطنات نموذجية و بأقل تكاليف، مقترحا منح الأراضي إلى الأوروبيين مع السماح لهم بالإستثمار الرأسمالي الأوروبي و العمل على تشجيعه لإنشاء أكثر من ضيعة فلاحية و إقامة مشاريع إقتصادية أخرى[2]، و قد كانا بيجو أول من سعى بعد سنة 1841 للإحتلال البلاد عسكريا و بصورة نهائية و الحل الوحيد لتطبيق هذا الإحتلال هو توفير الوسائل من أسلحة و عتاد و أشخاص ضباط و الرتباء، كما وجه بيانا للمدنيين و أخر للعسكريين يحرص من ورائه أن يكون وسيلة لإسترجاع الثقة بالنفس و من ثم لدعم الثقة بالمسؤول فيقول: "... أنني مهتم برعاية قواكم و صحتكم و يساعدني في مهمتي هذه ضباط الرتباء... و لن تترددوا في تقديم التشجيعات المعنوية إذ بهذه نستطيع الحفاظ على عساكرنا فهؤلاء يؤمنون لنا الإحتلال الدائم..."[3] .

- و سعى الحاكم الجديد إلى غرس الأشجار و لا سيما المثمرة منها، و حرم قطع الأحراش، كما فرض الإعتناء بالزيتون و حماية أشجاره من الحرائق، و يرى بيجو أن الأموال التي تنفق على الجيش المرابط بالمستعمرة أموال طائلة و من الأحسن على الدولة الفرنسية أن تستعملها

[1] محمد موفق، المرجع السابق، ص، 117.

[2] أحميدة عميراوي، من تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر،د.ط، 2003،ص، 75.

[3] سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م ، ص، 227.

لإستصلاح بعض أراضي المناطق المهملة في فرنسا أو لبناء شبكة من الطرقات و القنوات، فالعمل العسكري جزء لا يتجزأ عن العمل الزراعي هذه هي المصلحة في إفريقيا.[1]

- حيث صرح أمام المجلس الوطني الفرنسي في 14 ماي 1840 قائلا: "... يجب توزيع كل الأملاك على المعمرين من دون الإستفهام عمن يملك هذه الأراضي بالسيف و المحراث"[2]
- حيث أمر المعمرين الفرنسيين و غيرهم من الأجانب بخدمة الأرض و تعميرها، و هذا ما جاء في البيان الموجه لهم على الخصوص: "... إن تخصيب الأرياف يجب أن يكون من الضروريات الإستعمارية الأولى و ليس معنى ذلك أنني سأهمل المدن، بل أنني سأعمل قدر المستطاع لحملها على توجيه رؤوس أموالها و صناعتها إلى الحقول لأننا لا نملك بالمدن وحدها سوى الرأس دون الأطراف...".[3]

و إنطلاقا من هذا، شرع بيجو في تنفيذ سياسته، فدعى بقوة الفرنسيين و الأوربيين للهجرة بإتجاه الجزائر و الإستيلاء على الأراضي الزراعية بفضل الإمتيازات التي منحت للمهاجرين.[4]

[1] فرنسوا مسييرو، سانت أرنوا أو الشرف الضائع، الطبعة الخاصة لوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص،177.

[2] العربي الزبيري، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات و الأبعاد، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات، ص،194.

[3] العربي الزبيري، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع، الجزائر، ط2، 1982 ص ،76.

[4] ينظر: الملحق رقم 01.

المبحث الثالث:

▪ دور المكاتب العربية في إنجاح الحركة الاستيطانية:

عندما حاول الفرنسيون أن يتوسعوا في الجزائر و يبسطوا نفوذهم في مختلف المناطق واجهتهم صعوبات كثيرة من جراء رفض و إمتناع الجزائريين من التعاون معهم و مهادنتهم، قد طرأت مشكلة إدارة السكان بعد فترة قصيرة من الإحتلال للقيادة العسكرية التي كانت تنقصها معلومات حول الأحوال العامة في الجزائر، و لكن نظرا لنقص الخبرة، تركت قيادة هذه الأعمال، و أعطيت مهمة مراقبة السكان لبعض الشخصيات المحلية ذات النفوذ الكبير، و قد تبين بعد ذلك أن هذه الشخصيات المختارة لم تقم بدورها كاملا في تزويد الإدارة العسكرية بالمعلومات الضرورية، و لهذا قررت السلطات الإستعمارية إنشاء هيئة تتكلف بجمع المعلومات الضرورية، و قررت السلطات الإستعمارية إنشاء هيئة تتكلف بجميع المعلومات عن الجزائريين، و جعل هذه الهيئة عبارة عن جسر يربط بين الفرنسيين و بين الجزائريين.[1]

حيث تأسست هذه الهيئة في عام 1833 و سميت بالديوان العربي و كان أول شخص عين على رأسها، هو النقيب لاموريسيير * (la Morciére)، الذي كان يجيد اللغة العربية، و قد

[1] محمد دادة، إستراتيجية الإستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 32، 2008، ص،03.

* لاموريسيير: (1806-1865) تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة 1829، شارك في حملة الجزائر 1830، نقيب على زوارق 1831، رئيس أول مكتب عربي تحت إمرة الجنرال أفيزار، خاض الحرب ضد الحاج الصغير باي مليانة 1835، استولى عل قسنطينة بأمر من الجنرال فالي، عقيد على الزوارق 1837، خاض معركة القليعة و موزاية 1840، ترأس القسم العسكري لوهران 1840، شدد ضربات على قبيلة الحشم الموالية للأمير عبد القادر في سهل غريس (معسكر) و قام بعمليات نهب ضد قبيلة فليتة (مستغانم) سنة 1843. ينظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص،500.

أعطى هذا الضابط وقعا قويا لهذه المصلحة، و حقق نجاحا كبيرا، و أصبح مكتبه وسيلة فعالة في إلتقاط المعلومات و جمعها و الدعاية للإستعمار.[1]

وفي عام 1837 تحولت هذه الهيئة إلى "إدارة الشؤون العربية" و كانت مسؤولة عن تسهيل عملية الإتصال برؤساء العشائر و التفاوض معهم، و إقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل إلتزام هذه الأخيرة بإحترام أساليب عملهم و العادات و التقاليد الموجودة عندهم و توفير الأمن و الطمأنينة في مناطق نفوذهم و حماية مصالحهم.[2]

و مع ذلك فإن عمل هذه الهيئة مستقبلا لا يؤكد على هذا الأمر على الإطلاق.

و نظرا لإزدياد العملاء في مساعدة الجيش الفرنسي، فقد قرر بيجو (Bugeaud) في عام 1844 أن يؤسس بصفة رسمية المكاتب العربية و يضع لها الهيكل الإدارية بحيث تصبح هذه المكاتب هي الوسيلة الأساسية التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين و القضاء على ما بقي من مؤسسات الدولة الجزائرية.

و حسب التنظيم الجديد للمكاتب العربية التابعة للجيش الفرنسي فإن إدارة الشؤون العربية على مستوى القيادة العسكرية قد قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاث الموجودة بالجزائر[3]، و في كل مقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى،

[1] Faucher (v) : les bureaux arabes en Algérie, Paris bibliothèque du colon 1858,p-p,12-13.
[2] Bontens (c) : les intuitions de l'Algérienne, Alger, faculté de droit 1970, p188.
[3] ينظر ملحق رقم 02.

و وحدات ثانوية من الدرجة الثانية، و بإختصار فإن المكاتب العربية تحولت إلى إدارات محلية للتحكم في السكان و المجتمع الريفي.[1]

و في عام 1841 بلغ عدد المكاتب العربية في الجزائر 21 مكتبا، و إرتفع العدد في عام 1865 إلى 46 مكتبا، و توزعت هذه المكاتب في أنحاء البلاد على الشكل الأتي:

-14 مكتبا و ثلاث ملحقات في عمالة الجزائر، و 12 مكتبا و ملحقة واحدة في عمالة وهران، و 15 مكتبا و ملحقة واحدة في عمالة قسنطينة [2] ثم وصل عدد المكاتب العربية في عام 1870 إلى 49 مكتبا، و كان يشرف على هذه المكاتب 200 ضابط على مستوى المقاطعات الثلاثة.[3]

و قد أعطت كل الإمكانيات المادية للمكاتب العربية لكي تقوم بنشاطها الفعال في مختلف مناطق البلاد، و بالإضافة إلى تجهيز المكاتب العربية، كانت توجد مساكن الضباط، و المكتبات التي إحتوت على كتب التاريخ و الجغرافيا و اللسانيات، كما إحتوت على قاعات الأرشيف و الصيدليات، و الإسطبلات و السجون و قاعة الإستقبال التي كانت مفتوحة مجانا للأشخاص المتعاونين مع فرنسا.[4]

و كما هو واضح فإن المكتبات العربية كانت منظمة جيدا، نظرا للوسائل المادية التي سخرت لها لكي تقوم بمهامها في أحسن الأحوال، يقول ياكونو (Yacono) بخصوص هذا التنظيم: "لقد

[1] Warnier (A.H) : l'Algérie devant l'empereur, Paris, challannel , 1865, pp 238.239.
[2] Collot (c) : les intuitions de l'Algérie devant la période coloniale (1830-1962), paris, ed du CNRS, 1987, p39.
[3] Yacono : les bureaux et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell, Algériens, paris, la rose, 1953, p15.
[4] Yacono, Ipid, p15.

أعطيت كل المكاتب العربية التي درسناها إنطباعا جيدا لأن خلاياها كانت مشكلة تشكيلا محكما، و تتميز بالحيوية القصوى، كما أن الأرشيف القوي الذي تركته هذه المكاتب يدل على العمل الجبار الذي قام به ضباط هذه المكاتب في الأوساط الأهلية..." [1]

و إذا كانت المؤسسة العسكرية الفرنسية هدفت من وراء القرارات و النصوص إلى إنشاء المكاتب العربية التركيز على تحقيق التهدئة الدائمة في أوساط القبائل و حماية الإستيطان الأوروبي فإن مهامها ستتوسع بعد ذلك ليزداد نفوذها بالتدريج حتى أصبح ديوان المكتب العربي هو المركز الحقيقي للسلطة في الجزائر.[2]

و صارت تمارس مسؤوليات الحراسة و المراقبة و التوجيه السياسي و الدعائي و المالي و العسكري و الإداري، كما صارت تكون إدارة مستقلة حتى عن الجيش الفرنسي، و يخضع لها تسعة أعشار البلاد [3] لكن في واقع الأمر تعد المهمة الرئيسية لرؤساء المكاتب العربية بصفتهم ينتمون إلى السلطة العسكرية، في جمع المعلومات التي تخدم الجيش الفرنسي و تساعده على تقوية نفوذه في البلاد.

و تتمثل هذه المعلومات في إحصاء الأراضي الزراعية و التعرف على مجاري المياه، و أخذ فكرة عن التنظيم القبلي و لا سيما في المناطق الخاضعة للنظام العسكري و تحديد نوعية المداخيل المالية حتى يتمكن الضباط من الحصول على أموال كبيرة عند جمع الضرائب، كما كانت مهمتهم

1 Yacono,Opcit, p15.
2 Robion (F) : l'Algérie en 1871, Paris, Victor Masson, 1 et fils, 1871, p81.
3 Ipid, p85.

تزويد مصالح الغابات بمعلومات تخص هذا القطاع، و تسهل مهمة موظفي الغابات لمعاينة المناطق الغابية.[1]

و على هذا الأساس كانت المكاتب العربية تعد دعامة أساسية للسلطة العسكرية لأنها كانت الأداة أو الوسيلة التي إستطاع من خلالها ضباط المقاطعات و الدوائر و النواحي من فرض سيطرتهم على الجزائريين، و حسب ياكونو (yacono)، فإن سلطات رؤساء المكاتب كانت في بعض الأحيان تتجاوز و تفوق السلطات التي يمارسها أعضاء الحكومة، نظرا للإمكانيات التي كانت تحت تصرفهم من ميزانية و عساكر و موظفين، إذ تمتعوا بمطلق الحرية في فرض تسلطهم على الأرض و السكان معا[2]، من الواضح أن هذه السياسة الإستعمارية هي التي كانت تزيد من غضب الجزائريين و تدفعهم دوما إلى إستعمال العنف لمقاومتها و دفع أخطارها، و هي إحدى الحوافز لثورات القرن التاسع عشر، و كان لا بد على فرنسا أن تلجأ إلى تدابير أخرى فعالة في الوقت نفسه السيطرة على سكان الأرياف، و ذلك بإتباع أسلوب التفرقة و توظيف الزعامات المحلية لصالحها، و كل ذلك بغرض تهيئة الجو المناسب لإقامة المشاريع الإستيطانية في أرض الجزائر[3] .

[1] Hugomet (F) : souvenirs d'un chef de bureau, Paris, Michel, levry, 1858 pp 8-10.
[2] Duval (ch.j) Warnier (A) : bureau arabes et colons, Paris, ch-Schillen, Foulourg, 1869, p50.
[3] محمد دادة، المرجع السابق، ص،40.

ففي 20 جانفي 1845 تم تهيئة مركز بمدينة قالمة يستوعب 250 عائلة أوروبية، و في ربيع سنة 1846 كان الجنرال بيدو * (Bedau) قائد ناحية قسنطينة قد أعطى مخططا إستيطانيا بالنسبة للمقاطعة فقد خصصت 160.000 هكتار تسمح بإستقرار أكبر عدد ممكن من المعمرين حين كان بيدو يسعى إلى منح الإستعمار الفرنسي أراضي، حيث تم تأسيس مراكز إستيطانية لـ 120 عائلة أوروبية و كل عائلة تشغل 15 هكتار كما تأسست لجنة أخرى بمقتضى مرسوم المؤرخ في 25 سبتمبر في نفس السنة و ذلك لدراسة مراكز إستيطانية.[1]

و هكذا تستطيع القول أن الدور الذي لعبه ضباط المكاتب العربية بمقتضى مراسيم 1844 إلى 1846 قد أدى إلى إستقرار الكثير من الأوروبيين بالضواحي القريبة من المدن كما خصص جزء كبير من الأراضي للمروج الطبيعية منها 688 هكتار للحبوب و قد كان شراء المعمرين للأراضي كبيرا و لم يكن همهم سوى الحصول على المزيد من تلك الأراضي الخصبة و لم يهتموا إلا بمصلحتهم العاجلة غير مبالين بمشكل الأهالي، و في أفريل 1847 تم تأسيس قرية سانت شارل (sent charle) على بعد 17 كلم من مدينة سكيكدة، و قد خصصت لهذه القرية مساحة تقدر بحوالي 1400 هكتار، كما تم نقل معمرين جدد فيها حيث شرع في العمل لمنح هؤلاء المعمرين إمتيازات كبيرة فكان الإستيطان في تزايد مستمر، كما صدرت تعليمة مؤرخة في

* بيدو ماري ألفونس: جنرال فرنسي (1804/08/19-1863/10/29)، خريج مدرسة سانسير العسكرية برتبة ملازم 1822، نقيب في سلاح المدفعية 1831، شارك في حملتي بلجيكا 1831و 1832، و في حملتي سطيف بالجزائر 1836-1837، عقيد في 1939، خرج في حملة شرشال، اصطدم بالمقاوم الجزائرية قرب موزاية و في خوانق سيدي موسى، بعد معركة إيزلي أصبح جنرالا ثم قائدا عاما لإقليم قسنطينة، و بعد حملة بجاية و القبائل 1847 عيين حاكما عاما بنيابة عن الجزائر، بعد موته أطلق إسمه على مركز إستيطاني قريبا من سعيدة (وهران). ينظر: عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص، 490.

[1] صالح فركوس، إدارة المكاتب و الإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، 2006، ص،158.

30 أكتوبر 1874 من الحاكم العام تنص على أن إستطان الأهالي هو التجربة التمهيدية و لا يمكن الإستغناء عنها.[1]

و كان الأمر الملكي في الفاتح من سبتمبر 1847 يضع القبائل تحت أوامر المكاتب العربية دون تميز ما بين القطاع المدني أو العسكري، فإن سياسة الإستيطان و ما ترتب عنها من هجرات أهلية نتيجة تجريدهم من أراضيهم و تشجيع ضباط المكتب للهجرات الأوروبية بتشييد القرى الفلاحية، حيث تأسست حوالي 56 قرية، و بهذا الشكل فقدت الكثير من القبائل أراضيها ما بين 40 إلى 85% في حين تحول سكان الحضر إلى البدو و أصبح الأهالي كما عبر عنه ضابط المكاتب لاباست (lapasset) بقوله تحت رحمة البؤس، و إستمر الكثير منهم في الهجرة نحو تونس.[2]

و كان هدف الإدارة الفرنسية في عهد النظام الملكي تحويل فرنسا إلى مستعمرة أوروبية و مملكة عربية و مجال إستغلال رأسمالي أوروبي، لكن عارض المعمرين الأوروبيين بالجزائر هذا التوجه فطالبوا بإلغاء الحكم العسكري للجزائر و هو الأساس التي تقوم عليه المكاتب، و تحقق لهم ذلك، فإنحصر دور المكاتب العربية في أقاليم الجنوب الصحراوي التي ظلت تحت الحكم العسكري إلى السنوات الأخيرة من الوجود الفرنسي بالجزائر.[3]

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص،159.
[2] المرجع نفسه، ص،160.
[3] محمد دادة، المرجع السابق، ص،06.

الفصل الثاني:

السياسة الاستيطانية في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852).

المبحث الأول:

سياسة التهجير الفرنسية و بناء المستوطنات في الجزائر.

المبحث الثاني:

أهم الثورات الشعبية (1848-1852) ثورة زعاطشة نموذجا.

المبحث الأول:

- **سياسة التهجير الفرنسية و بناء المستوطنات في الجزائر:**

لقد شهدت الجزائر منذ بداية الإحتلال الفرنسي هجرة إستيطانية كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا لا ذمة لهم و لا ضمير مولعين بحب الدراهيم و الدنانير، فإنتشروا كالبلاء المستطير، لا دين لهم إلا الأرباح الباهظة، لقد بلغ عددهم عام 1832، 25 ألف معمر و إرتفع هذا العدد بشكل رهيب عام 1846 ليصل إلى 120 ألف و ينتقل عام 1876 ليصبح 344 ألف حيث وصل عام 1913 إلى 752 ألف من الفرنسيين و 189 من باقي الأوروبيين.[1]

حيث إرتبط الإستعمار الفرنسي بسياسة تشجيع الإستيطان الأوروبي بالجزائر و منحهم الجنسية الفرنسية، فقدمت لهم المساعدات و وفرت لهم الخدمات و منحتهم الأراضي و خفضت الضرائب لكل أوروبي يرغب بالاستقرار بالجزائر، فبدأت التجمعات الأوروبية بالمدن و الأرياف و كانت مدينتا الجزائر و وهران أولى المدن التي استقطبت المهاجرين الأوروبيين.

كما طبقت قانون التجنيس التلقائي الذي يعتبر كل أوروبي ولد بالجزائر فرنسيا و لو كان أبواه غير فرنسيين، فأدمجت بفعل هذا القانون أعداد كبيرة من الجاليات الإسبانية و الإيطالية و المالطية المقيمة في الجزائر.[2]

[1] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م – 1962)، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة،2003،ص، 212.

[2] محمد دادة، المرجع السابق، ص، 08.

أدت هذه السياسة إلى تزايد أعداد الأوروبيين بالجزائر فتعددت مستعمراتهم السكنية بعد أن إستقر في الجزائر أكثر من ربع مليون أوروبي مع مطلع القرن العشرين.

في حين أحدثت الأساليب الإدارية التي أجرتها الإدارة الفرنسية في الجزائر التي إعطاء البلديات التي يتواجد بها العنصر الأوروبي صلاحيات كاملة مثل حق الإنتخاب و التعليم، بينما نظمت إداريا بلديات ناقصة الصلاحية (البلديات المختلطة) في الجهات التي يسود بها العنصر الجزائري، و قد طبقت سياسة تعليمية في هذه الجهات لغير صالح الجزائريين، فقد عملت المصالح الإدارية الفرنسية على إهمال الكتاتيب القرآنية و منع تعليم اللغة العربية[1].

و قامت الإدارة الفرنسية على إمتلاك الأرض و إستغلالها لفائدة المعمرين الأوروبيين، و حتى يتحقق ذلك قدمت الإدارة مساعدات للمزارعين الأوروبيين و سمحت لهم بإقتناء الآلات الحديثة من المصانع الفرنسية، الأمر الذي أدى إلى تحسين الإنتاج الزراعي، هذا النجاح كان على حساب الجزائريين الذين ظلوا يعيشون على الهامش.

و قام الفرنسيون أيضا بدمج الإقتصاد الجزائري بالفرنسي و جعل السوق الجزائرية حكرا على الفرنسيين كما سنت ذلك قوانينهم، و أدت الممارسات الفرنسية سابقة ذكر إلى عرقلة عملية التطور الطبيعي للشعب الجزائري، و قد نتج عن ذلك إفقار الجزائريين فإضطر قسم كبير منهم إلى العمل كأجراء يوميين في الأراضي التي كانت بحوزتهم ثم أصبحت بفعل سياسة فرنسا ملكا للأوروبيين، مع

[1] محمد دادة، المرجع السابق، ص، 08.

ذلك فأن الجزائريين كانوا ملزمين بدفع الضرائب ثقيلة قدرت قيمتها ضعفي ما كان يساهم به الأوروبيين.[1]

كما قامت جريدة الممرن الجزائر بنشر "إعلان إلى الجزائريين"، جاء فيه ليكن في علم الأشخاص الذين يريدون القدوم إلى الجزائر ليمتهنوا الصناعة الفلاحية في إفريقيا، بأن الحكومة قد إستحوذت على جميع الأراضي البايليك، و هي الوحيدة التي بإمكانها أن تتنازل عنها مجانا كما أنه في الإمكان إيجاد أراضي للكراء و للشراء من 10 إلى 20 فرنك للكراء.[2]

و قد أولت السلطة الفرنسية إهتماما خاصا لسياسة الإستيطان بعد ثورة فبراير 1848 إذ قررت رفع عدد المعمرين في الجزائر، فشجعت عملية الهجرة بتخصيص مبلغ مالي قدره 50 مليون فرنك لهذا الغرض و لقد صادق المجلس الوطني الفرنسي على المبلغ، و أصدر رئيس الجمهورية مرسوما بذلك في 19 سبتمبر 1848م، و قيم المبلغ المالي كما يلي:

- خمسة ملايين تصرف سنة 1848م.
- عشرة ملايين تخصص لسنة 1849م.
- الباقي يصرف في السنوات الموالية.[3]

[1] محمد دادة، المرجع السابق ص،08.
[2] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص،71.
[3] المرجع نفسه، ص، 72.

و يذكر الماريشال ماكماهون في مذكراته أن الهدف من هذه الأموال هو إنشاء مجموعة من المستوطنات، و لقد شرع في تنفيذ ذلك فعلا، إذ تقرر إنشاء 12 مستوطنة في عمالة الجزائر، و 19 في عمالة وهران، و 8 في عمالة قسنطينة خلال سنة 1848 فقط[1].

و يلاحظ أن هذه المستوطنات كانت تنشأ بقرارات رسمية صادرة من الحكومة الفرنسية في باريس بطلب من الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر، و هو ما أشار إليه الرحال الألماني هاينريش فون مالتسان (heinriche von maltasin) الذي زار الجزائر في ستينات القرن التاسع العشر (19) عند ما كتب يقول أن كل هذه المستوطنات أنشئت بطريقة رسمية متشابهة، فلا يوجد أي مركز للتجمع الشعبي نشأ في منطقة ما لأن المواصلات و الضرورة إقتضت ذلك فالحكومة هي التي تأمر بإنشاء قرية هنا أو هناك.[2]

و كان لمشروع إسكان الموارنة و جلبهم إلى الجزائر في أربعينات القرن التاسع عشر، و بالتحديد إلى ما يعرف بإسم "المسألة اللبنانية" التي يرى البعض بأنها أصبحت مسألة دولية مباشرة بعد إنحسار القوات محمد علي باشا من سوريا، الأمر الذي جعل لبنان خلال تلك الفترة موضوع عناية خاصة من قبل الدبلوماسية الأوروبية، خاصة و أن لبنان التابع لسوريا تمكن من تطوير شخصيته الخاصة في المجالات الدينية و السياسية و الإقتصادية مما دفع بسكانه إلى المطالبة

1 Macmahon, menaie du maréchal macmahon (paris 1932) p 214.

[2] هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، تر: أبو العبيد دودو، ج1 الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، د.ط، د.ت، ص171.

بأوسع حكم ذاتي ممكن [1]، و كان لفرنسا في هذا الخصوص دور كبير بحكم العلاقات الدينية و الإقتصادية لبعض الطوائف الدينية الموجودة هناك و خاصة الطائفة المارونية.

و لقد إزدادت الفكرة السابق ذكرها أهمية لدى الفرنسيين أثناء ما يعرف بالفتنة الكبرى في بلاد الشام سنة 1860، عندما إعتدى الدروز على الموارنة، و على كافة المسيحيين و الطوائف الأخرى، و قتلهم إياهم و إحراقهم بيوتهم و إنتهاكهم حرمة كنائسهم و عرض نسائهم، و لولا حماية الأمير عبد القادر لهم لقتلوا عن أخرهم، و هو الأمر الذي دفع ببعض الدول الأوروبية إلى التدخل لحماية الطوائف المسيحية، و بصفة خاصة الطوائف المارونية، التي أدخلت تحت الحماية الفرنسية بمقتضى الإتفاقية الموقعة بين فرنسا و الدولة العثمانية سنة 1535م، و التي تنص على حق فرنسا في حماية الطوائف الكاثوليكية في الدولة العثمانية[2].

إن رغبة بعض الجهات الفرنسية في تهجير بعض المارونيين إلى الجزائر و إسكانهم في بعض مناطقهم، نابعة أساسا من هذه العلاقة التي كانت تربط الدولة الفرنسية بالطائفة المارونية منذ بدايات القرن السادس عشر، و توطدت أكثر خلال الأزمة التي عرفتها منطقة الشام (سوريا و لبنان) في الفترة ما بين 1840-1860م، حيث ظهرت خلال هذه الفترة العديد من المشاريع الرامية إلى تحقيق ما سبق ذكره من قبل، خاصة و أن بعض المارونيين أبدو الرغبة ملحة في الهجرة إلى الجزائر و الإستقرار بها.[3]

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص، 72.

[2] المرجع نفسه، ص73.

[3] محمد قريك بك المحامي: تاريخ الدولة العثمانية، تح: إحسان حقي دار التقائس بيروت1983،ص، 467.

طرح مشروع الأول في 19 سبتمبر 1845م، و ذلك عندما ما قام القنصل العام الفرنسي في مدينة الإسكندرية بإرسال برقية إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية يشير فيها إلى أن العديد من الموارنة قد حضروا إلى القنصلية العامة من أجل الحصول على إذن بالعبور إلى الجزائر يعلمون أن يكونوا مزارعين أو جنودا، و أن التعليمات التي أعطتها حكومة الملك إلى مثلها في مصر يتعارض و منح هؤلاء الموارنة الإذن بالإنتقال في بواخر الدولة.[1]

إن هذا الإقتراح يهدف إلى حماية المارونيين في أراضي جزائرية، خاصة و أنهم سيجدون أنفسهم في وسط أناس ليسوا غرباء عنهم من حيث اللغة و العادات و التقاليد، كما أن الظروف المناخية و نوعية التربة تساعدهم في زراعة ما تعودوا على زراعة في بلدهم و يشير القنصل في طلبه أن الكثير من المارونيين توجهوا إلى القنصلية بهدف الحصول على تأشيرة الدخول إلى الجزائر كمزارعين أو متطوعين في الجيش الفرنسي و هذا معناه أنهم سيشكلون عونا هاما للجيش الفرنسي، و لكن إلى جانب كل هذا كان هناك هدف أخر يرمي القنصل إلى تحقيقه إذا كتب لمشروعه النجاح و طبق على أرض الواقع و هو إستعمال هؤلاء المارونيين كوسيلة من وسائل تمسيح الجزائريين خاصة و أنه يذكر في تقريره أن هؤلاء المارونيين مخلصين جدا لدينهم، إلا أن هذا المشروع أستقبل ببرودة شديدة جدا من السلطات الفرنسية سواء في باريس أو في الجزائر.[2]

و لقد أعيد طرح هذا المشروع للمرة الثانية خلال سنة 1847م من الكاتب و السياسي الفرنسي بوديكور (Boudécour) الذي طلب من الحكومة الفرنسية "أن نجمع الأمة المارونية في

[1] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص، 73.

[2] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص، 73.

الجزائر لأنهم جزء من الأمة الفرنسية في الشرق". و قدم طلبه إلى وزير الحربية سنة 1847م لنقلهم إلى الجزائر بواسطة سفن الدولة و وعده الوزير بدراسة المشروع، و خاصة و أن الحاكم العام الفرنسي في الجزائر قد تم تغييره حيث جاء الدوق دومال مكان الجنرال بيجو، و لقد رحب حاكم الجديد بالمشروع و أبدى إستعداده لإستقبال 150 عائلة مارونية في الجزائر و توفير الشروط الملائمة لإيوائهم، بشرط أن يكون ضمن أعضاء العائلات رجال أشداء لتجنيدهم و القيام بأعمال مسلحة ضد المقاومة الجزائرية، إلا أن هذا المشروع كان مصيره الفشل مثل سابقه.[1]

و في 09 سبتمبر 1830 قام أحد المارونيين و الأب عازار (P.Azzar) القس العام لكنيسة صيدا في لبنان و مندوب البطريق الماروني بإقتراح مشروع جديد لإسكان الموارنة في الجزائر.[2]

و ذلك في رسالة أرسلها إلى وزير الحربية الفرنسية يشرح فيها أهمية تنفيذ المشروع في الجزائر بالنسبة لفرنسا. و كان هذا المشروع أدق من سابقيه حيث إقترح إنشاء مستعمرات مارونية في الجزائر تقوم أساسا على 10 أشخاص من أكثر الموارنة ثروة و يطلب سلفة من الحكومة الفرنسية بـ 500 فرنك لكل عائلة و ذلك بمعدل خمسة أشخاص للعائلة واحدة، و كإختيار أولي فإن مبلغ 50 فرنك يكفي لإقامة مركزين من 50 عائلة للمركز الواحد و يقترح نقل 100 عائلة مارونية أي حوالي 500 شخص[3]، و كان الرد الفرنسي على إقتراح عازار بالموافقة في عهد الحاكم العام الجنرال دوماس (domas) الذي وقع تقريرا بهذا الشأن لوزير الحربية في 30 سبتمبر 1850 و

[1] المرجع نفسه، ص، 74.

[2] George Yever, les maronites et l'Algérie, Revue Africaine, Alger, a : Jordan Libraire, Edition Volume, 61, 1920, p-p, 165-211.

[3] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق،ص، 74.

الذي جاء فيه أن الموارنة سيقدمون للإدارة الفرنسية ضمانات كبيرة في الإخلاص بواسطة إيمانهم الديني و تعلقهم بفرنسا.[1]

و لقد شرع مع منتصف سنة 1851م في القيام بالخطوات الأولى لتنفيذ المشروع، حيث جرب عدة إتصالات بين وزير الحربية و الحاكم العام الفرنسي بالجزائر من حهة و من جهة أخرى بين وزير الحربية و وزير الشؤون الخارجية لتحديد المناطق الداخلية التي يمكن لها إستقبال العائلات المارونية.[2]

و حسب ما جاء في تقرير الجنرال ماكماهون حاكم عمالة وهران بالنيابة في تلك الفترة فإنه إقترح كل من سيدي بلعباس و تلمسان لإحتوائهما على مساحات شاسعة و شاغرة لخدمة الإستيطان.[3]

و في الأخير يمكن لنا القول أن الهجرة لم تقتصر فقط على الأوروبيين بل شملت على أجناس الأخرى مثل المارونيين و هذا ما يدل على سياسة الإستعمار استيطاني المتبعة من الإدارة الإستعمارية في الجزائر و هذا خلال القرن التاسع عشر.

[1] جورج إيفر، المصدر السابق، ص183.
[2] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص74.
[3] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص74.

المبحث الثاني:

- **أهم الثوارت الشعبية (1848-1852) ثورة الزعاطشة نموذجنا:**

- أسباب الثورة:

لمحة عامة عن واحة الزعاطشة:

واحة الزعاطشة في الزاب * الغربي ببلدية ليشانة على بعد 35 كلم من عاصمة الزيبان ببسكرة، ذكر أنها كانت واحة صغيرة، محاطة ببساتين النخيل و الأشجار المثمرة تمتد على مساحة 12 كلم، تلفها أسوار مشيدة من مادة الطوب المكوي، تشق أراضيها سواقي ذات مياه غزيرة و عذبة، و يتوسط هذا السحر قرية صغيرة، تقع فوق ربوة، و وسطها توجد شبه قلعة مشيدة بالحجر و مسقوفة بفروع النخيل، و منازلها متقاربة من بعضها البعض بحيث يتنقل الثوار من المنزل الأخر دون ملاحظة العدو لهم[1]، و لحماية القرية من غارات الأعداء قام السكان ببناء خندق كبير يحيط بجميع المساكن، و قام السكان أيضا بفتح نوافذ صغيرة في حيطان المنازل تسمح لهم بالتنقل من حي لأخر دون أن يظهروا إلى العيان[2].

و بداية من سنة 1844، تكون السلطة الفرنسية استولت رسميا على أهم مناطق الزيبان، بعد أن تقلص منها نفوذ الأمير عبد القادر و توقف بعدها الحاج أحمد باي عن مواصلة الكفاح إذ وصل

---

* الزاب كورة صغيرة يقال لها ريغ: كلمة بربرية معناها السبخة فمن كان منها يقال له الريغي والزاب أيضا كورة عظيمة و تمر جرار بأرض المغرب على البر الأعظم عليه بلاد واسعة و قرى متواطئة بين تلمسان و سجلماسة و النهر مسلط عليها ينظر، عبد الحميد حبة، أبحاث في تاريخ زيبان بسكرة، جمع و إعداد عبد الحليم صيد ، ط1، مطبعة سوف الوادي، 2006، ص5.

[1] شهرزاد شبلي، ثورة واحة العمري و علاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان قي القرن التاسع عشر، ماجيستر تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، كلية اللأداب و العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2009/2008، ص. 41.

[2] محمد العربي الزبيري، مقاومة الجنوب لإحتلال الفرنسي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976، ص.76.

الفرنسيون إلى مدينة بسكرة بعد تمكنهم من إحتلال باتنة عم 1844، و تعيين الضابط "سان جارمان" على رأس القيادة في المنطقة، و منذ ذلك الحين بدأت فرنسا تتطلع إلى وضع يدها على الجنوب الجزائري.[1]

و لايخلو الوجود الفرنسي منذ حلوله بالأرض الجزائرية من نماذج بشع، تدل على همجية و وحشية الفرنسي، و انتفاضة الزعاطشة كما سترى صورة من صور الحقد الفرنسي، و بنسخ من صليبية العهود السحيقة.

تعد ثورة الزعاطشة من الثورات الشعبية البارزة و هي بمثابة حلقة مضيئة من سلسلة بطولات الشعب الجزائري الذي جاهد لطرد الغاصب المعتد.

لهذه الثورة أسباب عديدة مترابطة و متداخلة مع بعضها البعض يمكن حصرها في النقاط التالية:

- رفض أهل الواحة القاطع للاحتلال الفرنسي.[2]

- صدى الثورة الفرنسية لسنة 1848م، و عزل الملك الفرنسي "لويس فيليب" و الإطاحة بنظامه و قيام الجمهورية الفرنسية الثانية، كل ذلك أثر على الحياة السياسية في الجزائر، فقد عزل الحاكم العام للجزائر الدوق "دومال"، ابن الملك "لويس فيليب" و تم تعويضه بالجنرال "كافانياك" « cavaigwa »[3] و ذلك يوم 03 مارس 1848م، ثم تلاه رحيل عدة كتائب من الجيش الفرنسي من الجزائر لتشارك في الثورة بفرنسا و في نفس الوقت

[1] احميدة عميراوي و أخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص38.

[2] إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1934)، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2001م، ص58.

3 إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية الجزائرية، دار مدني، الجزائر، 2009م،ص.50.

انتشرت أخبار مفادها أن بريطانيا قد أعلنت الحرب على فرنسا، و أنها ستعد لشن حملة على فرنسا في الجزائر، و قد وصلت هذه الأخبار إلى منطقة الزيبان عن طريق العمال "البساكرة" بالعاصمة و بهذا فهم أهل على ساعة الخلاص و التحرر قد كانت فرفعوا لواء الثورة و الجهاد.[1]

- رفع الضريبة الخاصة بالنخيل إلى 60 سنتيما للنخلة الواحدة بعد أن كانت 45 سنتيما أي زيادة ما مقداره30% و هي نسبة كبيرة جدا.
- استحواذ فرنسا على الحباس و محاولة السيطرة على رجال الدين.
- انتشار الروح الوطنية و رغبة الأهالي في التخلص من هذا الاحتلال الذي بدأ يحطم الجنسية الجزائرية و يقضي على الطابع العربي.[2]
- و كان للظروف العسكرية التي عاشتها مقاطعة قسنطينة الدور الهام في تهيئة الفرص المواتية، ذلك أن جيوش المقاطعة قد جهزت لقمع الإنتفاضات المشتعلة هنا و هناك، في كل من الزواغة و بني يعلي و بني مليكش بجبل جرجرة، و مقاطعة أولاد دراج بالحضنة، و أولاد فرج ببوسعادة، وغيرها و قد أدى كل ذلك إلى تناقص عدد القوات المرابطة بمركزي باتنة و بسكرة بالإضافة إلى غياب قائدهم "سان جرمان" عن دائرة بسكرة.[3]

[1] إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء.....،ص 38.
[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.65.
[3] شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص.44.

-زحف الجراد سنة 1845م الذي أطلق عليه "ريح الصحراء"، ورغم ذلك بلغت الضرائب المحصلة من السكان 1446350 فرنك، كما شهدت الزاب سنة 1847م، موجة من الجفاف دامت ما يقارب 3 سنوات مما أدى إلى عجز الفلاحين عن إنتاج قوت يومهم، و مع هذا لم تتوانى السلطات الفرنسية على الزيادة في الضرائب.[1]

و حسب أبو القاسم سعد الله أنه رغم وضوح الدوافع الدينية و الوطنية للثورة فإن بعض الكتاب أصر على وجود دافع الاقتصادي لهذه الثورة، و من جهة أخرى يذكرون أن هناك تنسيقا في الجهاد بين المرابطين (الشيخ بوزيان، الشيخ مختار، الشيخ عبد الحفيظ... الخ) و بين أنصار و حلفاء الأمير السابقين على رأسهم محمد الصغير (بن الحاج) و هو لا يستبعد أن يكون العامل الإقتصادي دافع من دوافع الثورة، و لكنه ليس الأساسي في نظره، لأن الفرنسيين أنفسهم يشهدون بأن الجزائريين لم يثوروا أبدا ضدهم بدافع الجوع، و لكن لأسباب أخرى أهمها الدين و الشرف و الوطنية من الأسباب الأساسية.[2]

-مراحل الثورة:

بما أن محمد الصغير بن أحمد بن الحاج خليفة الأمير عبد القادر، قد التحق بجبال الأوراس و بقي زمنا يسيطر على هذه المنطقة، و لكن تفوق العدو عليه جعله يلجأ إلى الحدود التونسية، فأصبح ينطلق من منطقة إلى أخرى مع تناقص عدد جنوده و في نفطة جاءته رسالة من

[1] شهرزاد شلبي، المرجع نفسه،ص-ص، 43-44.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م، ص-ص، 332-333.

بوزيان* قائد الزعاطشة يخبره بأنه حمل راية الكفاح و أشعل الحرب ضد الفرنسيين الغزاة.[1]

استطاع الشيخ بوزيان أن يقنع الجميع بالجهاد بثقتهم و يوحدهم تحت راية الدين الحنيف و الجهاد المقدس، فتكتلوا حوله و أثاروا ضد سلطات الاحتلال التي جاءت تجمع الضرائب في ذلك الوقت .[2]

و سبب ما قام به بوزيان من نشاطات معادية لفرنسا حاول سيروك نائب المكتب العربي ببسكرة القبض على بوزيان في واحته [3]، حيث اصطحب شيخ قرية طولقة و بعض رجالاته و توجه إلى الزعاطشة قصد إلقاء القبض عليه، و لما ورد إلى البطحاء تتوسط المدينة شاهد بوزيان يتجول وحده، فناداه و أمره أن يركب بغلة كانت هناك و يتبعه إلى بسكرة حيث يسجن جزاء تشويشه، و امتثل بوزيان للأمر فقفز إلى ظهر البغلة [4]، ثم فجأة مزق خيط سبحة فتناثرت حباتها على الأرض فنزل ليتظاهر بجمعها، و هو بذلك يريد أن يربح بعض الوقت، ليستعد أنصاره للمواجهة، و فعلا سرعان و انطلق وابل من الرصاص من بنادق المجاهدين، أفزعت الفرقة العسكرية الفرنسية، فأسرع الضابط الفرنسي و من معه إلى باب القرية لفتحه بصعوبة ثم لاذوا بالفرار اغتنم سكان الزعاطشة الذين خرجوا عن بكرة أبيهم بأسلحتهم، و كانت هذه الحادثة

* الشيخ بوزيان هو ابن عم حسان بن عزوز الذي كان قائدا للمقاومة في الجنوب قبل ظهور أحمد بن حاج الصادق، اسمه الحقيقي عبد الرحمان بن زيان و هو من أعراش وادي عبدي بالأوراس، عين نائبا لأمير عبد القادر بمنطقة الزاب الظهراوي حيث عنه البركاني شيخا للزعاطشة، كان بوزيان مقدما للطريقة الدرقاوية حيث تؤكد غالبية المصادر أنه كان مرابطا و رجل دين، ينظر المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1945، موسوعة أعلام الجزائر، ص.86.

[1] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص.49.

[2] إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء....، ص.61.

[3] العربي أمنور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة،الجزائر، 2006، ص.246.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.62.

بمثابة الشرارة الأولى التي أشعلت هذه الثورة العارمة [1]، و عند وصوله سيروكا إلى بسكرة، قام بتقديم تقرير مفصلا إلى القيادة العليا ذكر فيه ما حدث، و عن النية الحقيقية إثر هذا التقرير أسرع الملازم الأول ديبوسكي Dubosquet إلى المنطقة قصد التفاوض معهم طلب منهم تسليم الشيخ، لكن السكان رفضوا، وعندما عرف ديبوسكي حقيقة أمر الثورة، حيث أعلن سكان القرى فرفار و فوغالة و طولقة و بوشقرون أنهم يجمعون السلاح لنصرة إخوانهم.[2]

فتراجع ديبوسكي إلى بسكرة فقام الكابتان "لارجيني" باستدعاء شيخ العرب ابن قانة و أفراد عائلته و إعطاهم أمرا بأن يجند و قبائلهم و يتوجهون إلى الواحات لقمع الثوار.[3]

اغتنم الموالون لبن قانة الفرصة و راحو يمارسون كل أنواع الدمار و الخراب التي نهلوها من أعوانهم ليمارسوها ضد أبناء وطنهم الذين رفضوا التحالف مع العدو، و الحقيقة أن هذه الأعمال التي مورست ضدهم من أبناء عمومتهم، لم تزدهم إلا إصرار و عزما علة مواصلة الكفاح، فلم يتوانوا عن إلحاق الخسائر الوخيمة بالعدو و مطاردته و منعه من الدخول الواحة.[4]

و ساعد هذا الانتصار الباهر على انتشار الثورة المظفرة و كتب بوزيان إلى مختلف القبائل في الأوراس و الحضنة و جبال أولاد سلطان إلى الجهاد في سبيل الله...

[1] محمد العربي زبيري، المرجع نفسه، ص.53.
[2] محمد العربي زبيري، المرجع نفسه، ص.53.
[3] شلبي شهرزاد، المرجع السابق، ص.48،47.
[4] إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء...،ص.64.

مراحل الثورة:

مرت ثورة الزعاطشة بثلاث مراحل أساسية (مرحلة الانتصار و مرحلة الحصار و مرحلة الإنكسار).

أ - مرحلة الانتصار:

- المرحلة الأولى بدأت بوصول القوات الفرنسية إلى الزعاطشة يوم 16 جويلية 1849، تحت قيادة العقيد"كاربوسيا" « Carbuccia »، فشدد الحصار على الواحات لإخماد الثورة [1]، و هذا بقوة تقدر بحوالي 2000 جندي[2]، فعسكر القائد كاربوسيا في غابات فرفار، حيث قرر تقسيم قواته إلى فوجين أحدهما تحت قيادة العقيد لونوار (Le Noir)، و الأخر تحت قيادة سان جرمان و تمثلت خطة في توجيه الهجوم خاطف على الواحة قبل وصول المتطوعين، و ما اقتربت القوات من الواحة حتى إنهال عليها وابل من الرصاص و بعد ساعات من الإقتتال تأكدت هزيمة كاربيسيا، فوجه أمرا إلى جنوده بالانسحاب و التراجع، و لكن قراره جاء متأخرا، حيث وجد نفسه محاصرا من طرف القوات المتطوعين[3]، و نذكر بعض المصادر على أن الشيخ بوزيان قائد الانتفاضة كان قد بعث برسائل إلى عدة جهات من البلاد يطلب منها الدعم، و أن عدة جهات من الوطن لبت طلبه، و بهذا تحركت سرايا من سفوح الأوراس الجنوبية تحت قيادة كل من الشيخين "سي عبد الحفيظ" مقدم الطريقة الرحمانية في خيران، و سي الصادق بن الحاج" شيخ زاوية

[1] شلبي شهرزاد، المرجع السابق، ص.40.
[2] عثماني مسعود، المرجع، ص-ص.76-77.
[3] شلبي شهرزاد، المرجع السابق، ص.94.

"تيبرماسين" بسيدي مصمودي لمؤازرة الشيخ بوزيان [1] و محاولة فك الحصار على الواحة المحاصرة، و بمجرد أن علم ابن شنوف قائد سيدي عقبة بهذه التحركات سارع إلى إعلام قائد الحامية الفرنسية ببسكرة، " سانت جرمان" بهذه الحركة فأسرع هذا القائد إلى اعتراض جموع الأهالي بقوات من حامية بسكرة معززة بعملاء من أتباع ابن شنوف قائد سيدي عقبة، و التقى الجمعان في قرية سريانة شمال تهودة يوم 17 سبتمبر 1849، و دارت بينهما معركة كبيرة، و المؤكد هو مصرع قائد الحامية الرائد "سانت جرمان".[2]

لقد أسهم هذا النصر في دفع المعنوي و مادي للثائرين و أذكر شعلة المقاومة في أوساط سكان المنطقة، و تولى الشيخ المرابط سيدي عبد الحفيظ مقدم الزاوية الرحمانية إعلان الجهاد، فلبى السكان الدعوة.[3]

و بهذا تحرك المجاهدون من الخنقة في طريقهم إلى بسكرة، ثم أرسل إلى الشيخ سيدي عقبة يشرح له القضية، و يطلب من الانضمام بجنده و لكن ابن شنوف اطلع الكومندال دوسان جرمان على خطة سيدي عبد الحفيظ و في الحين تحرك، و وصل قبل طلوع الفجر إلى وادي براز و بدأت المعركة، قتل فيها دوسان جرمان، و أمر عبد الحفيظ جيوشه بالنسحاب تاركا ميدان القتال ما يزيد عن مائتي شهيد.[4]

[1] محمد الشريف ولد احسن، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال، دار القصبة للنشر، 2010، ص.29.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص-ص.60-61.

[3] إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء...،ص.66.

[4] إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية الجزائرية...،ص.56.

و بهذا أرجع الفرنسيون إلى قواعدهم، و لما وصل نعي "سان جرمان" إلى الجنرال "هيربيون" « Herbillon »، حاكم مقاطعة قسنطينة آنذاك عين "كربوسيا" خلفا له، ثم توجه بنفسه لمحاصرة الزعاطشة.[1]

ب – مرحلة الحصار:

تجمعت القوات الفرنسية بـ"كدية المائدة" المقابلة لبلدة الزعاطشة يوم 07 أكتوبر 1849، على الساعة الثامنة صباحا و يقدر عدد الجنود بأربعة ألاف و أربع مائة و ثلاثة و تسعين جنديا.[2]

– احتل هيربيون الزاوية القريبة من الربوة، و طوق مفترق الطرق المؤدي إلى واحة الزعاطشة و خاصة الطريق الرابط بين طولقة و الزعاطشة حتى يمنع وصول أي إمداد، و كانت الأوامر التي وجهت للمدفعية تقضي بقصف الأسوار من أجل إحداث منفذ، و لكن المقاومة الباسلة التي قابلتهم فرضت عليهم الإنسحاب بعد أن سجلوا خسارة 35 جنديا، و تمكن الفرنسيون بفضل المدفعية من احتلال الزاوية و رفع العلم على منارتها [3]، و هذا من أجل إحكام قبضة الحصار على كامل واحة الزعاطشة.[4]

[1] محمد الشريف ولد أحسن، المرجع السابق، ص-ص، 29-30.
[2] إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء...،ص.68.
[3] إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية الجزائرية...،ص.5.
[4] شهرزاد شلبي ، المرجع السابق، ص.57.

غير أن الشيخ بوزيان استطاع أن ينفذ من هذا الحصار و يرسل إلى مختلف أنحاء ليطلب النجدة و المدد لاستمرار مقاومة الإعداد، فتوافدت عليه الكتائب و الإعانات من جميع الأعراش [1]، حيث وصل إلى واحة محمد الصغير بن أحمد، خليفة الأمير عبد القادر من تونس لمد يد عون، إضافة إلى وصول إمدادات من بوسعادة و أولاد نايل[2]، و غيرها من القبائل الصحراوية.[3]

ت – مرحلة الضعف و الانهيار:

طلب الجنرال هيربيون النجدة من الإدارة المركزية في الجزائر فصدرت الأوامر، للارتال العسكرية في قسنطينة، باتنة، بوسعادة، سكيكدة، و عنابة بالتنقل نحو الزعاطشة [4]، و في انتظار النجدة أخذ هيبيون و جنوده المرتزقة يتعفنون في التخريب، و يدعي هو وجماعته أنهم فعلوا ذلك للتأثير على معنويات الثوار و أنصارهم و أنهم لجأوا إلى ذلك لأن الطريق إلى وسط العمران بالزعاطشة كان غير سالك لكثرة التحصينات و العراقيل، و من ذلك الخنادق المائية و الأبراج [5]، و وصل ضباط بارزين و مشهورين في ميادين القتال أمثال الضابط "بارال" « Barral » و العقيد "كانروبال"« Canorber » و "لورمان" « lourmel » و أخيرا العقيد "دومنتال"« Domantel » ، مع قوة قدرت بثمانئة رجل، فضلا عن عتادهم الضخم و أسلحتهم. [6]

[1] إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء...،ص.68.
[2] إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية الجزائرية...،ص،ص.57،58.
[3] يحي بوعزيز، الحركة الوطنية....، ث.334.
[4] شهرزاد شلبي ، المرجع السابق، ص.53.
[5] شهرزاد شلبي، المرجع نفسه،ص، 54.
[6] إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية الجزائرية...،ص،ص.58،59.

-و أعطيت الأوامر، بإعادة الواحة، فبدأ صوت المدافع يصل إلى أسوار المنازل و يحولها إلى ركام لتتمكن هذه القوات الفرنسية من التوغل فيها على مسافة 60م، المؤدي إليها و رغم عنف الهجوم إلا أن اليأس لم يتمكن من الوصول إلى نفوس الثوار رغم قلة و بساطة عتادهم، إلا أنهم هاجموا القوات الفرنسية فاقتحموا فندق العدو و قتلوا كل حراسه، كما اشتبكوا مع القوات الفرنسية بالأسلحة البيضاء و تمكنوا من قتل 11 جندي من بينهم الضابط "جيورين".[1]

و بعد معارك طاحنة احتلت القوات الفرنسية كل شوارع و الساحات و السطوح، حوالي التاسعة صباحا، وضع العدو في دار بوزيان التي بقيت قائمة الألغام و نسفت بمن فيها، و من وسط الركام خرج بوزيان شامخ الرأس، فانهال عليه العدو ضربا فسقط شهيدا، فأقام "هيربيون" مقصلة رفع عليها ثلاث رؤوس: رأس الشيخ بوزيان، و رأس إبنه الشاب، و رأس موسى الدرقاوي.[2]

-نتائج الثورة:

-انتهت مقاومة الزعاطشة بخسائر هامة إلى أنه تم قطع أزيد من 10 ألاف نخلة و رميها في الخندق للمرور عليها كجسر، و استعمل أبشع أنواع العذاب و مارس كل أصناف العنف و الإرهاب و الإجرام التي يندى لها الجبين الإنسانية، منها قطع رؤوس البشرية و تعليقها على الأبواب، حيث يذكر المؤرخ الفرنسي المعروف "بوديكور": "أن الجنود

[1] عبد الحليم صيد، المرجع السابق، ص.54.

[2] إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية الجزائرية...،ص.60.

(الزواف) انقضوا على الذين لم يسعفهم الحظ للهروب، حيث رأى جندي يكاد يقطع ثدي امرأة و هي لا تطالب سوى الإجهاز عليها لتتخلص من هذا العذاب، و هناك جندي أخر أخذ طفل صغير من رجله و ضرب رأسه على الحائط ليهشمه، و غيرها من الأحداث الشنيعة التي لا يمكن وصفها...[1].

- ازداد شك السلطات الفرنسية في ولاء عائلتي بوعكاز بقيادة ابن شنوف على أولاد صولة و عائلة ابن قانة، بقيادة شيخ العرب محمد الصغير بن قانة ابن أخ بوعزيز بن قانة، و عملت على إضعافهما بتقسيم فرنسا لمناطق نفوذها.[2]
- كانت حصيلة هذه المجزرة سقوط أكثر من ألف مجاهد و العدد مضاعف في صفوف السكان العزل الأبرياء من شيوخ و نساء و أطفال كما تم شنق أكثر من 1500 مجاهد بشهادة الفرنسيين أنفسهم.[3]
- احتلال مدينة بوسعادة لأنها قامت بانتفاضة بقيادة محمد علي بن شبيرة، و هو زعيم دعا إلى الجهاد أثناء ثورة الزعاطشة و أرسل النجدات إل الشيخ بوزيان و في نفس الوقت هاجم الحامية الفرنسية المتواجدة في بوسعادة، بحيث فرض على السكان غرامة ثقيلة بثمانية ألاف فرنك.[4]

[1] عميراوي أحميدة و أخرون، المرجع السابق، ص.42.

[2] منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر، المرجع السابق،ص.132.

[3] إبراهيم مياسي، المقاومة الشعبية الجزائرية...،ص.61.

[4] عبد الحميد الصيد، المرجع السابق،ص.60.

- بعد أن تمكن العدو من القضاء على المقاومة بالزعاطشة في 26 نوفمبر 1849، انسحب بعض المجاهدين إلى قرية نارة بالأوراس فتبعهم العدو الذي قضى على من في القرية جميعا رجالا و نساء و شيوخا و أطفالا و أحرق جميع ممتلكات و كان ذلك في 05 جانفي 1850.[1]

[1] شلبي شهرزاد، المرجع السابق، ص، 58.

الفصل الثالث:

سياسة الاستيطانية في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1871).

المبحث الأول:

السياسة الاستيطانية في الجزائر خلال حكم راندون (1852-1858).

المبحث الثاني:

السياسة الاستيطانية في عهد وزارة الجزائر و المستعمرات (1858-1860).

المبحث الثالث:

قانون سيناتوس كونسولت و انعكاسته على الجزائريين.

المبحث الأول:

- **السياسة الفرنسية الاستيطانية في الجزائر خلال حكم راندون (1852-1858):**

عند قيام الإمبراطورية الثانية استعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الجنرال راندون * (1795-1871) الذي بنى 56 قرية استيطانية لكي يشجع حركة الاستيطان الأوروبي، ففي 18 جوان 1852 تم إصدار قرار ينص على إنشاء بلديات في المستعمرة الجزائرية، يتولى شؤونها ضباط الحالة المدنية، على أن تبقى المستعمرات الزراعية بفترة انتقالية في الأقاليم العسكرية تحت تصرف ضباط عسكريين[1].

تمكن المستوطنون فيما بين 1852-1853 من إقامة مستوطنات، فقاموا بغزو الأقاليم العسكرية ففي قسم وهران العسكري مثلا تم إقامة مستوطنات بسيق قطاع الوحدة الزراعية (Unionagricole)، و بغربال جنوب شرقي وهران ضيعة سان مور (Saint Maure) و ملكية فرانكوفيل (Francquevill) في تامسالمت، و بمفور (Bomfort) في مسيلة و ضيعات دوبوي (Dupuy) و 15 ضيعة بتليلات.

* ولد في غرونوبل في 25 مارس 1795 عين حاكما عام للجزائر من 11 ديسمبر 1851 إلى غاية أوت 1858، مات في 15 جانفي 1871 بجنيف: ينظر، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص، 166.

[1] عدة بن داهة، ج1، المرجع السابق،ص،140.

و خلال السنوات الأولى من حكم راندون للجزائر أصبح عدد الكولون في تزايد مخيف، و ذلك نظرا لأزمة العمل الموجودة في فرنسا من جهة ومن جهة أخرى شهدت هذه الفترة كوارث طبيعية، أتت على المحصول الزراعي كما هو الحال مع المناطق الشمالية لفرنسا التي قل فيها الإنتاج سنة 1845 و مناطق الراين التي غمرتها الفيضانات عام 1852 أو تلك التي هبت عليها الموجات البرد القارس عام 1835،[1] كما أن المناطق التي خرج منها أهلها طلبا للهجرة إلى الجزائر، هي التي شهدت مصانع النسيج طردا للعمال و تخفيض أجور الباقيين، بسبب فائض الإنتاج، و فيها تقلصت الحيازات الأرضية بحوالي 50% من الفلاحين. و في 22 أفريل 1853 ألغي العمل بالمرسوم 06 أكتوبر 1850، بعد أن أدخلت عليه تعديلات المادة الثانية: إنشاء غرفة زراعية في كل عاصمة من عواصم الأقاليم الجزائرية الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران).[2]

و في سنة 1853 تم إنشاء مستثمرة فلاحية في سطيف 20 ألف هكتار، لتوطين الكولون و الاهتمام باستقرارهم، منحت لهم الإدارة الفرنسية 12 ألف هكتار لتشييد أحياء سكنية بالقرى من المدن، و في نفس السنة تم توسيع المستثمرات الفلاحية القديمة بمساحة 14518 هكتار مع استغلال اليد العاملة الجزائرية [3]. كما تم منح الشركات الجنيفة 20000 هكتار[4]، لتوسيع النشاط الزراعي، زادت الحاجة أكثر إلى الأراضي التي استمرت مصادرتها وانتزاعها من الجزائريين، ففي سنة 1854 بلغ

---

[1] عدة بن داهة ، ج1، المرجع السابق، ص، 40.

[2] المرجع نفسه، ص، 44.

[3] بسام العسيلي، محمد المقراني و ثورة 1871، دار النفائس، الجزائر، ط1، 1982، ص-ص، 73-74.

[4] Mahfoud Keddach, L'Algérie des Algérien, de la préhistoire 1954, ed : Edif 2000, Alger, 2009, p, 644.

عدد المستوطنات في الساحل و سهل متيجة 58 مستوطنة و قد لقي المستوطنات اهتماما كبيرا من جانب الإدارة الاستعمارية التي قدمت لهم امتيازات على حساب السكان، حيث طبق راندون سياسة الحصر على الأراضي لتوفيرها لرجال الأعمال الماليين في فرنسا، حيث أصبح من واجبه إيجاد الأراضي الضرورية لهم لإقامة مشاريعهم الاستعمارية، و بناءا على قانون 1851 تقوم بموجبه الدولة بانتزاع الأراضي التي تفوق حاجة الجزائريين و منحها للمعمرين مقابل اعترافها لهم بملكية أراضيهم التي كانوا حائزين عليها أساسا سواء بالوثائق أو عن طريق الملكية بالاستغلال.[1]

و في سنة 1854 منح مستثمر فرنسي 2672 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في ضواحي تيبازة، ليتم طرد 96 عائلة جزائرية ليقيم فوقها وحدات سكنية للمهاجرين الأوروبيين [2]، و في هذا الوقت بدأت التوسع على حساب الأراضي المخصصة للحبوب لأن الكولون كان همهم الوحيد هو المال و تحقيق الربح [3]. و هذا ما كان ينذر بأزمة تترصد بالجزائريين، و من بين أسباب توسع هذه الزراعة صناعة الخمر، و هذا المنتوج كان يغزو البلاد الأوروبية و ذو نوعية جيدة مقارنة بالخمور الأخرى.[4]

---

[1] عائشة حسيني، الاستيطان الأوروبي في سهل متيجة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، قسم تاريخ علم الأثار، جامعة وهران، 2012-2013، ص، 205.

[2] Mahfoud Keddach, Opcit, P, 644.

[3] عدة بن داهة، ج1، المرجع السابق، ص، 193.

[4] ينظر الملحق رقم: 03.

لم يكن بوسع فرنسا كي تشجع الهجرة نحو الجزائر، إلا بمنح الأراضي الزراعية بالمجان و بناء مساكن و قرى زراعية مدعمة بمرافق عمومية، الأمر الذي نتج عن الاتساع في أراضي الكولون و انكماش هذه المساحات الزراعية للجزائريين، و استمرت الهجرة الأوروبية من مختلف الأجناس و لكن بشكل متقهقر و ضعيف و يرجع ذلك إلى السياسة التي انتهجها نابليون الثالث، و هذه جنسيات المستوطنين في الجزائر عام 1855 الوحدة بنسبة:

فرنسيون 8669

إسبان 42569

إيطاليون 9082

مالطيون 6536

سويسريون 2105

إنجليز و ايرلنديون 434

و مما لاشك فيه أن هذه الأرقام تتحدث عن نفسها و تبين أعدادهم و أجناسهم في المنتصف القرن 19.[1]

[1] أبراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 05، 2001، ص، 305.

تشبه راندون في سياسته بمعلمه بيجو بحيث قام بمصادرة أملاك الأهالي و تفتيت أراضي الأعراش المشاعة، و تحصل على أكثر من 58 ألف هكتار ما بين 1851-1858.[1]

و اتسمت سياسة نابليون في هذه الفترة بالتقلب، لأنه أراد أن يرضي الجزائريين من جهة و من جهة أخرى شجع الاستيطان الرأسمالي عن طريق الشركات الرأسمالية الكبرى، و قد انعكس هذا الإجراء بفقدان الأهالي لمئات هكتارات من الأراضي الخصبة بواسطة الحيل القانونية و الانتزاع القهري، و لأن المعارضة ضغطت عليه لأنه كان لينا مع الجزائريين في المرحلة الأولى و قلل من التهجير نحو الجزائر، إلا أنه بدل رأيه و ألغى جميع القرارات التي كانت سلبية في نظر المستوطنين [2]، كان للماريشال راندون خطط جهنمية أثناء فترة حكمه للجزائر و منها عملية خططها في جويلية 1875، إذ شرع الجيش الفرنسي في تحويل الجزائر إلى مستوطنات للمعمرين و خنق و ضرب أي اتجاه للمقاومة، و شرع في عمليات الابتزاز من أجل طرد المزيد من الأهالي إلى المناطق النائية و الجبلية، و على إثر هذا احتجت قبيلة بني خنيس مرة ثانية ردا على قرار الماريشال بتحديد أراضيها و حجز ممتلكات الأحباس بها سنة 1856.

كانت الفترة ما بين 1850-1857 فترة انتعاش بالنسبة للمشاريع المقامة، بحيث تم بناء الطرقات و كذلك السدود عام 1854 و السكك الحديدية عام 1857، أما بالنسبة لجنوب الجزائر

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص، 15.
[2] حسيني عائشة، المرجع السابق، ص، 306.

فقد طبقت الإدارة الاستعمارية لسياسة مختلفة عما طبقته في الشمال، حيث تركت الأراضي بيد سكانها و ساعدتهم في التغلب على المشاكل و وفرت لهم المياه إبتداءا من عام 1856.[1]

و أمام هذه الوضعية حاولت إدارة الاحتلال مضاعفة جهودها لربط المهاجرين الأوروبيين لهذا ركزت بتوفير أراضي سكنية و توفير أراضي زراعية، و منحهم إياها بالمجان و إيصال المياه لحقولهم فسلمت في 10 أوت 1853 قطعا أرضية سكنية لعشرة مستوطنين أي وجدت الحافز المادي حلا للمهاجرين من أجل البقاء، و في 31 ديسمبر 1853 بلغ عدد المهاجرين في وادي الحمام 14 مستوطن (07 رجال، 04 نساء، 03 أطفال).

في شهر مارس 1854 نزل بوادي الحمام 164 مهاجر من إقليم رينانيا الألماني، يتألفون من 24 عائلة، تم تشغيلهم في الطريق الرابط بين وهران و معسكر عبر جبال بني شقران.[2]

و خلال سنة 1856 تم فيه دراسة قانون ملكية الأراضي و ذلك تحقيقا لغرضين:

1 - تعويض الفلاحين الجزائريين الذين صودرت أراضيهم.

2 - الاعتراف بالسندات التي تقترحهم في الملكية بناءا على قانون 16 جوان 1851، بهذا الوضع تحول الكولون من مستفيدون من أراضي زراعية إلى ملاكين حقيقين كل منهم [3]

[1] عدة بن داهة ، ج1، المرجع السابق، ص-ص، 61-62.
[2] عدة بن داهة ، ج1، المرجع السابق، ص، 61.
[3] المرجع نفسه، ص، 62.

حاز من 08 إلى 12 هكتار، و من أجل حث الكولون على الاستقرار سلمت لهم الإدارة في جويلية 1855: 14 مسكنا جاهزا، و خمسة مساكن في طور الإنجاز، في جوان 1856: خمسة سكنات جاهزة و عشرون مخزنا و بعض الأكواخ، و في 31 ديسمبر 1856: 33 مسكنا جاهزا و 23 مخزن.[1]

كما ساهمت الإدارة الاستعمارية كثيرا خلال هذه المرحلة في إقامة البناءات القاعدية الضرورية لخدمة مصالح المستوطنين في جانب تسهيل التسيير، و تيسير سبل الاتصال و النقل و مد القنوات مثل السكك الحديدية و تجفيف المستنقعات مع دعم الزراعات الصناعية و على رأسها الكروم إلى جانب التبغ الذي ظهر في كثير من الأراضي متيجة و وادي يسر السفلي و بوفاريك.[2]

و قد لجأ أصحاب الامتيازات الكبرى خلال هذه المرحلة سعيا وراء الربح و إلى استغلال الأراضي بطريقة إقطاعية استخدم فيها الجزائريون خماسين في الأراضي التي كانوا يملكونها سابقا كما نتج عن الاستيطان الأوروبي تناقصات كبيرة في البنية الاجتماعية الجزائرية ذاتها من جهة و من جهة أخرى بين الجزائريين و المستوطنين الأوروبيون، و لهذا حاول نابليون أن يخفف حدة هذه التناقصات عن طريق ما أسماه بالمملكة العربية و تطبيقا لهذه السياسة صدر القرار المشيخي 1863 و عوضا أن

[1] المرجع نفسه، ص، 62.

[2] حسيني عائشة، المرجع السابق، ص، 306.

يكون حلا لقضايا الجزائريين و الظلم الذي سلط عليهم من قبل الإدارة الفرنسية على الأقل في جزء بسيط من حقوقهم استمر بموجبه نهب الأراضي القبائل مجددا حيث تم تطبيقه على الكثير من [1] القبائل، و قد تزامنت المضاربات العقارية الأوروبية مع تدمير المحاصيل و أفات الجراد إلى جانب الكوليرا التي تسببت في أزمات بأوساط الجزائر و حدوث مجاعات رهيبة نهاية الستينات من القرن التاسع عشر.[2]

المبحث الثاني:

- **السياسة الاستيطانية في عهد وزارة الجزائر و المستعمرات (1858-1860)**

في عهد الإمبراطورية الثانية ألغي الإمبراطور نابليون منصب الحاكم العام و استبدله بوزير مقيم بباريس تولاه ابن عمه جيروم نابليون في 24 جوان 1858 تحت اسم وزير الجزائر و

[1] المرجع نفسه، ص، 306.

[2] عائشة حسيني، المرجع السابق، ص، 306.

المستعمرات، كان جيروم شديد الكره للعسكريين و صمم على تطبيق القوانين بحذافيرها في الجزائر التي لم يعرفها أصلا، و قد توسع في قبول المعاملات العقارية دون قيد و أصر على تفكيك المجتمع الأهلي و بالكاد تفتيت الأملاك الواسعة لتسهيل مصادرتها أو شراؤها.[1]

استحدث جيروم مجلس الأعلى إلى جانبه مجالس تعليمية في كل مقاطعة بهدف إدماج الجزائر في فرنسا و من أجل ذلك تم إنشاء ست دوائر عمالية مدنية، و جرت محاولة لإدماج العدالة الإسلامية في القضاء المدني الفرنسي، و لم يبقي لسلطة العسكرية بعد هذه الإجراءات سوى منصب للقيادة العليا للقوات البرية و البحرية التي أسندت رئاستها إلى مكماهون*(Mac-Mahon).

و في التعليمة المؤرخة في 08 سبتمبر 1858 و تطبيقا لمرسوم 31 أوت 1858 صرح جيروم إلى قائد القوات البرية و البحرية: "..... أما فيما يخص العرب فإن الإمبراطور يريد إخضاعهم و تهدئتهم كما يجب إطفاء نار هذه المقاومة التي يستغلها هذا الجنس المقاتل بفعل الاستيعاب و تطوير حضارة راقية.[2]

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط و الحركة الوطنية.....، المرجع السابق، ص، 18.

* ماكماهون: (Mac-Mahon) (1808-1893) ماريشال، و ثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، من أصل ايرلاندي، تخرج من مدرسة سان سير في 1827، شارك في حملة الجزائر 1830 و حملة اينفار (Anvers) 1830، عاد إلى الجزائر في 1833 و شارك في حصار قسنطينة 1837، بقي في الجزائر حتى 1855، خاض حرب القرم 1855، لما عاد إلى فرنسا عين عضوا في مجلس الشيوخ، عين حاكما عاما على الجزائر في 1854، في عهده دشن ميناء وهران، و صدر القرار المشيخي 1865 و 1867 الخاص بمنح الجنسية الفرنسية للأهالي. ينظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص، 501.

[2] جمال خرشي، الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر1830-1962، مر: مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، د.ط،2009، ص، 235.

و في 30 أكتوبر 1858 تم توسيع من بعض الصلاحيات و منها إخضاع الأوقاف العقارية المطبقة في فرنسا، كما سمح لليهود و بعض المسلمين من امتلاكها و توارثها، و بعد 15 سنة تم تصفية الأوقاف لصالح المستوطنين الأوروبيين في الجزائر[1].

حيث شهدت هذه السنة 1858 استقالة حيروم من منصبه و عين مكانه شاسلو لوبات (Chasseloup Loubart) و الذي استمر في سياسة سالفه، و في هذه السنة كان الكولون في حاجة إلى المزيد من الأراضي، وبما أن الأراضي التي كانت تملكها الدولة نفذت بتقسيمها عليهم فتحول نظر المعمرين نحو أراضي العرش التابعة للقبائل و التي تعتبرها عائقا منيعا لتقدم الاستعمار فالكثير من المستوطنات توقفت عن التوسع بمجاورتها أراضي القبائل، و لهذا أصبح تفكيكها ضرورة ملحة و ضرورة تفرض نفسها في المستعمرة.

إن هذا الإجراء سيسمح ببلوغ هدفين إثنين من جهة نظر الكولون فمن جهة يمكن فتح الطريق الاستعمار المدني نحو التوسع و من جهة أخرى القضاء على بؤر التوتر التي تخلقها القبائل، و مع ذلك فإن السلطة الاستعمارية امتنعت إلى حينها بالمساس بأراضي القبائل حتى لا تزيد من خطورة حالة التمرد التي كانت تسود القبائل [2] قبل البدء في عملية الاقتطاع المباشر على مستوى الإقليم في تجمعات مميزة على سبيل التجربة، تم هذا الإجراء مباشرة بداية من سنة 1859 الذي يتحول بكل

[1] فرنسوا ميسبييروا، المصدر السابق، ص، 168.

[2] جمال خرشي، المرجع السابق، ص-ص، 252-253.

بساطة إلى تفكيك كامل للقبائل، و من ثمة الاستيلاء على أراضيها من أجل استخدامها لتلبية حاجيات الاستعمار الرسمية و يؤكد الكونت شاسلو لوبات في منشوره المؤرخ 07 أكتوبر على ضرورة إتباع التعليمات الواجب تطبيقها فيما يتصل بهذه التجمعات و المحتشدات كما يشير في الإطار أنه يجب إنجاح عملية تجميع القبائل في أماكن محصورة حتى يترك المكان لإسكان الأوروبيين و لكنه يوصي بالحيطة فيما راح يقول: ".... فبتسوية أوضاع المجموعتين سكانتين و ضمان الأنديجان القواعد المترتبة لهم عن التدابير الجديدة، و في نفس الوقت بعد الفراغ من تحديد النهائي لأقاليم الاستعمارية المجاورة يمكننا حينها تجنب المخاطر المحدقة بمصالحنا" [1]. و يوصي نفس المنشور البعض "... بألا تكون هذه المحتشدات متفرقة بكثرة أو محصورة إلى بعضها البعض بشدة و في هذا الجانب يوضح أنه في حالة الأولى يستحيل تكوين مراكز سكنية أوروبية على شكل مجموعات، و في حالة الثانية يؤدي الوضع إلى ترك الكثير من الفضاءات الواسعة ما بين المراكز، مما ينتج عنه عزل بشكل واضح المجموعتين السكانتين العربية و الأوروبية و ذلك بتقاربهما مكانيا ينتظر منهما تحقيق التعاون المشترك، كالتعاون يد العاملة من جهة و التعاون في توفير رؤوس الأموال و الكفاءة في المجال الزراعة و الحضارة من جهة أخرى، و بعيدا عن فكرة إبعاد الجنس العربي بات من الواجب علينا السعي إلى إدخال هؤلاء الأهالي ضمن دائرة حضارتنا بنفسها، كما هو من الضروري السهر على ألا تتجاوز

[1] المرجع نفسه، ص-ص، 252-253.

المناطق المحدودة للقبائل المحتشدة حدود حاجاتها و أن تكون متناسبة بشكل صارم مع أعداد أفرادها و مع ماشيتها التي ترعاها ...".[1]

تم تطبيق نظام المحتشدات على خمس قبائل، ففي ضواحي مدينة الجزائر تحتشد أولى القبائل في منطقة البويرة و هي أوعبيد و فرابلية بمنطقة (Du Porret) و أولاد قصير بمنطقة الشلف و في القطاع الوهراني يحشد أولاد عبد الليثي بمنطقة تلمسان أما القطاع القسنطيني فيحشد أولاد بني بشير بمنطقة سكيكدة.

و يعد نظام المحتشدات هذا في الواقع حبسا إقليميا حقيقيا للقبائل يؤدي إلى خنقها اقتصاديا و إلى موتها البطيء بسبب فقدان أراضيها.[2]

ساهمت هذه الأراضي المستولى عليها في إطار إجراءات حشد القبائل في توسيع الإقليم المدني، و في هذا السياق تأتي العديد من المراسيم لإعادة رسم حدود جديدة لمساحة الإقليم المدني بعد عملية إلحاق مقاطعات الإقليم العسكري المنفصل بفضل تدابير الحشد السكاني، هكذا نص مرسوم 1859، بالنسبة لقطاع مدينة الجزائر و 11 جانفي 1860 بالنسبة للقطاع الوهراني و 27 فيفري 1860 بالنسبة للقطاع القسنطيني على توسيع مساحة الإقليم المدني إلى 900 هكتار بعدما كان تقدر بـ 748955 هكتار إذ كانت التعاملات العقارية قد تم منعها في الإقليم العسكري فإن

[1] جمال خرشي، المرجع السابق، ص-ص، 252-253.
[2] المرجع نفسه، ص-ص، 252-253.

نصوص أخرى قانونية تأتي بداية من سنة 1859، لتخلق وضعا غير مستقر على مستوى قانون الملكية الخاص بالأهالي، و ذلك باتخاذ تدابير تتناقض فيما بينها مثل مرسوم 21 فيفري 1859 الذي ينص على رفع الخطر على التعاملات العقارية بالأقاليم العسكرية بينما يعود مرسوم جوان لنفس السنة ليتراجع عن هذه الإجراء فأصبح طمع الأوروبيين بالأراضي أكثر من ذي قبل بسبب تداخل القوانين، و تناقضها مما جعل أملاك الجزائريين عرضة لخطر القوانين و يرجع ذلك [1] إلى تطبيق القانون الفرنسي تحت غطاء حماية أملاك الجزائريين من الأقلية الكولونيالية، لكن هذه المحاولات أمست غير قادرة على حل مشكل الأرض في الجزائر، يأتي مرسوم 25 جويلية 1860 ليبقي نظام حكره على الأراضي بصفته نمطا منفصلا في توزيع الأراضي الكولون للمستوطنين الجدد و للبدء بالعمل بنظام البيع الذي جاء ليعوض مبدأ التنازل المجان الذي ساد منذ الاحتلال و تصبح القاعدة في نقل الأراضي التابعة لأملاك الدولة.[2]

و عملت السلطات على إظهار حركة نشطة جديدة لدفع القبائل العربية و إبعادها عن أراضيها، مع تمليك بعض الأفراد ملكيات صغيرة حيث أدرك الجزائريون بسرعة مضمون هذه السياسة الجديدة التي تعرض لها تقرير فرنسي بما يلي: "... تهيمن على المسلمين في هذه الأيام فكرة ثابتة و قوية تتلخص بأن الفرنسيين يريدون طردهم من بلادهم و إبعادهم عن أرض أجدادهم..." و قد عمل المستعمرون بممارستهم لتعميق هذه الفكرة و تثبيتها، و لم يحاول هؤلاء المستعمرون إخفاء

[1] جمال خرشي، المرجع السابق، ص-ص، 253-254.
[2] المرجع نفسه، ص-ص، 254-256.

أهدافهم أو التمويه على أمالهم و يقف الأوروبيين على حافة مرحلة ستقودهم إلى معاملة الوطنيين الجزائريين مثل معاملة المهاجرين للهنود الحمر في أمريكا الشمالية و تجدر الإشارة هنا إلى تعميم صادر عن الإدارة الفرنسية في الجزائر بتاريخ 07 سبتمبر 1859.[1]

جاء فيما يلي: من الضروري الحرص على أن الأراضي المخصصة لإقامة القبائل العربية لا تزيد بحال من الأحوال عن احتياجاتهم و أن تكون متناسبة مع عدد أفراد هذه القبائل، و يجب بذل العناية الممكنة لتمييز العائلات الأجنبية التي يمكن أن توجد مؤقتا في مناطق القبائل بهذا و قد تم تكوين مراكز استيطانية في فترة 1858 إلى سنة 1860 بلغ عددها 27 قرية استيطانية تم منحها بالمجان للمهاجرين الأوروبيين، و بدون منح أي تعويض للجزائريين بل كانت نفقات المستوطنات و تكاليف إقامتها [2] يدفعها الأهالي الجزائريون عن طريق الضرائب، فقد دفع سكان قسنطينة منذ 1860 أكثر من 29 مليون فرنك ذهبا كضريبة و نفقات الحرب، و أخذ منهم 586817 هكتار أغلبها من الأراضي الخصبة فامتنعت عدة تجمعات سكانية و هاجر البعض إلى الجنوب.

و في 14 سبتمبر صادق نابليون الثالث على إنشاء مركز للمستوطنين في مقاطعة وهران، تحت اسم عمي موسى، ليرتفع عددهم في مراحل لاحقة إلى 419 أوروبي بهذا المركز و المراكز الأخرى مجاورة له، و لحاجة الكولون للمزيد من الأراضي و نظرا لجشعهم و نهبهم المتواصل، قامت

[1] بسام العسلي، المرجع السابق، ص-ص، 66-67.
[2] عدة بن داهة، المرجع السابق، ج1، ص، 228.

الإدارة الفرنسية بالاستيلاء على الأراضي من قبيلة الجازح، و أولاد إبراهيم، أولاد سليمان و ركزت على قبيلة الحساسة.[1]

في هذه المرحلة (1852-1860) تم بناء العديد من المراكز الاستيطانية من أجل امتصاص المهاجرين الأوروبيين و هذه الإحصائيات تمثل عدد الأراضي المستولى عليها و منحها للمستوطنين على مر ثماني سنوات[2]، و نتيجة لتطور عدد الكولون و زيادة أملاكهم الزراعية بلغت مساحة الكروم بالجزائر عام 1860، 4632 هكتار فاحتلت وهران مساحة تقدر ب 2124 هكتار.[3]

و بالرغم من كل هذه المجهودات المبذولة من قبل الإدارة الفرنسية إلا أن هذه السياسة لم تنجح لغموضها و رفضت المستوطنين و العسكريين و ضباط المكاتب العربية لها لأنهم كانوا يرونها مرنة مع الجزائريين، و عند نزول نابليون بمدينة الجزائر رفقة زوجته أوجيني في ماي 1860 استقبل بحماس كبير من قبل الجزائريين لأنهم كانوا ينظرون إليه نظرة المتفهم لحضارتهم و هويتهم لكن الإمبراطور رجع إلى فرنسا بسرعة * و نظرا لضغوطات الكبيرة الممارسة عليه من قبل العسكريين و

---

[1] عدة بن داهة، ج1، المرجع السابق، ص، 328.

[2] ينظر: الملحق رقم 04.

[3] عدة بن داهة، ج1، المرجع السابق، ص، 193.

* كان نابليون ينوي في زيارته للجزائر أن يبقي مدة أطول لكي يقف على المستجدات في الداخل (الجزائر) إلا أنه رجع إلى فرنسا بسبب وفاة (Albe) الأميرة ابنة شقيقة الإمبراطورة أوجيني في باريس، ينظر بوعلام سايح، أعلام المقاومة الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم، 1836-1954، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007، ص، 30.

المستوطنين و زيادة على الشلل و انقسام في الجهاز الإداري القائم في الجزائر فقد تم إلغاء منصب الجزائر و المستعمرات و أعيد منصب الحاكم العام.[1]

المبحث الثالث:

- **قانون سيناتوس كونسولت و انعكاساته عل الجزائريين:**

[1] المرجع نفسه، ص30.

يعتبر القرار المشيخي لـ: 22 أفريل 1863 منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية لما نتجت عنه من أثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري [1]، فهو تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة و من هنا يتبين أن القرار المشيخي (1863) كان له الهدف مزدوج سياسي و مالي، لأن فرنسة الأراضي يقتضي إخضاعها لنظام الضرائبي الفرنسي لغرض خلق ميزانية استعمارية.[2]

سمح هذا القرار المشيخي أو قانون السيناتوس كونسلت * للجزائريين و الكولون بأحقيتهم في تملك الأراضي بشكل فردي و لتسهيل عملية نقل الأراضي من الجزائريين إلى الكولون أنشئت لجان مهمتها تحديد أراضي القبائل و توزيعها بين مختلف الدواوير، إلا أن عداء الكولون للإمبراطور و عدم رضي اللجان المكلفة بتحديد الملكيات عارضت سياسته، فهذا على الرغم من زيارته للجزائر عام 1865 م و إعطائه تعليمات صارمة فيما يخص تطبيق القرار 1863 حيث أعطى انطباعا بأن التنازل عن الأراضي مجانا للكولون سيوقف عملية الاستيطان، رفع اللجان الإدارية المؤلفة من موظفين معادين لسياسة الإمبراطور في الجزائر إلى الإستمرار في سياسة حث الفلاحين الجزائريين وتمركزهم.[3]

- **القبائل التي خضعت للقرار المشيخي:**

---

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص154.

[2] عدة بن داهة ، ج1، المرجع السابق، ص، 336.

* اسم هذا القانون مشتق من لفظ سينات (Senat) و هو مصطلح يطلق على المجلس المشيخي المشكل حول الإمبراطور الذي يقوم بدور البرلمان في سن القوانين و المصادقة عليها و قد كان بهذا القانون أثره في تقديم البنية الاجتماعية التقليدية للجزائر القائمة على أساس القبيلة و له أبعاد اقتصادية واجتماعية. ينظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص، 35.

[3] عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص-ص، 118-350.

إقليم وهران: من بين القبائل هذا الإقليم 48 قبيلة منها 17 قبيلة في جبال مكاحلية ، و في تلمسان أولاد ميمون و بني وزان، أولاد على.

ما سينجم عند التنافس حول تسويق الأراضي بعد تفكيكها و بدا لبعض الفلاحين الجزائريين ممن كانوا على اقتناع تاما الهدف من إجراءاته، لم يكن سوى تسهيلا لعملية انتقال لأراضي الجزائرية، إلا أن الفلاحين آخرين تسابقوا على بيع أراضيهم للكولون الأوربيين، و من بين هؤلاء فلاحون قبيلة أولاد زيان الغرابة، الدحالسة و أولاد الشراقة، أولاد زودية، و أولاد حدو و أولاد بلحسن، و أولاد سيدي خالد، و أولاد عزيز، و أولاد خربي و الشاورية بإستثناء قبيلة قنادزة و الكعابرة و المرابطين الغرابة، و قد باع هؤلاء اثنين و ثمانين قطعة أرضية تقدر مساحتها بأزيد من 23118 هكتار يضاف إليها 224 هكتار تابعة لقبيلة الشاوية.

أمام هذا الموقف راح أعيان قرية الصحاري يحتجون بشدة على التكتيك الاستعماري في استدراج الفلاحين البسطاء عن طريق القرار المشيخي، و حملهم على بيع أراضيهم و لكن إدارة الاحتلال رغبة منها في كسب الفلاحين و استمالتهم، و حتى لا يعتبروا الاستيطان خطرا على مستقبلهم فإنها تملصت من المواجهة و مقارعة حجة الصراع، فعوضت الأشخاص الذين اغتصبت أراضيهم، و من هؤلاء مائة وثمانية و أربعين فلاحا في دائرة مستغانم بأولاد معاطف و من بينهم

خمسة فلاحين من قبيلة بوكامل [1] في إحدى المقاطعتين لمنطقة وهران (وهران وسيدي بلعباس)، فإن الحجز من قبائل الحزرج و أولاد سليمان و خمس مجموعات في دائرة الملحقة.[2]

و كانت السلطات العسكرية تجبر عبر الأراضي هذه المجموعات، جميع الملاك القدامى على دفع الأجور، حيث أن هذه القبائل كانت بعد رجوعها من المغرب جد متعبة و بدون وسائل المادية،و غالبا ما تكون قد أنهكتها المجاعة و طول الأسفار بغض النظر عن ضياع غنمهم تلك حالة قبيلة الحزرج الذين شاهدوا موت عديد كبير من ذويهم و أولاد زاير الذين تحملوا نكبات كبيرة في هجرتهم إلى المغرب و أولاد إبراهيم الذين قل عددهم بصفة كبيرة[3] و نتيجة لتضييق، فإن أولاد خلف بعد أن فقدوا جزءا من أملاكهم لصالح المساحة الفلاحية بعين خيال (عين تيموشنت)، و قطعا أرضية أخرى لم يحتفظوا إلا بـ 25684 هكتار منها 9777 هكتار يطالب بموجب الملك 178 من ذوي الحقوق و 8513 هكتار يطلبها البايلك و الباقي أي 7300 هكتار يطالب به الجمهور القبيلة، أما أولاد زاير الذين لم يحتفظوا إلا بـ45397 هكتار فإنهم أجبروا على التخلي عن 19280 هكتار و لم يبقى للقبيلة إلا 22722 هكتار بينما تسلم الباقي أي 3609 هكتار إلى 3974 ساكن بالقبيلة أي أقل من هكتار واحد لكل شخص.

قسمت الأرض و بموجب قانون مجلس الشيوخ أي ثلاث فئات:

---

[1] عدة بن داهة ، ج1، المرجع السابق، ص-ص، 71-72.

[2] الجيلالي صاري و محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ المقاومة الساسية 1900-1994، الطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص، 131.

[3] الجيلالي صاري، المرجع السابق، ص-ص، 131-132.

أرض خاصة بالفلاحة التي تعود وجوبا إلى الدواوير و العشائر، و أرض خاصة بالرعي، و تعود إلى النشاط الرعوي الذي يعيش به القبائل المتنقلة عبر اصفاح البوادي ثم أسس لمبدأ أرض الملك، و على ما يعود تمليك أفراد قطع أرض[1].

لم يكن عادة أمامهم حل إلى استغلالها فكانت تباع بأثمان زهيدة إلى المعمرين [2] و لتنفيذ القرار المشيخي 1863 أنشئ 656 دوارا في المقاطعات الجزائر الثلاث و ذلك على حساب تفكيك القبائل و من أمثلة على هذا التفكيك، تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة إلى ستة عشر فصيلة بعدما ما كانت تجمعها من قبل ثلاثة أقسام كبرى (القواليز، و القرارية،القربوسة) [3]. وحدثت هناك مشاكل كاحتجاج ممثلي دوار أولاد رباح العثمانية و مهدية عن طريقة التقسيم، التي تعرضت لهم أراضيهم على صدور القرار، كان هذا القانون يرمي بشكل مباشر إلى هدم البنية الاقتصادية، و الاجتماعية لشعب الجزائري، لأنها كرست عملية تمزيق الروح الجماعية التي ألفها المجتمع الجزائري منذ القدم و التي ازدادت تمسكا و ترابطا في إطار النظام العشائري القبائلي، و على هذا الأساس عارض الشعب الجزائري كل القوانين الرامية إلى فرنسة الأراضي و تفكيك الوحدة القبلية، كان الهدف من كل هذا هو الاستيلاء على الأراضي الجزائريين، و جعلها تحت سيطرة و هيمنة الإدارة الفرنسية، التي تشكلت في البلديات التامة و البلديات المختلطة مع إبعاد المواطن الجزائري عن محيطه الاجتماعي و الثقافي، و

[1] محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو و الاحتلال دراسة في الذهنيات و الثنيات و المألات، إبن نديم للنشر و التوزيع،الجزائر، ط1، 2009 ، ص، 195.

[2] المرجع نفسه، ص، 195.

[3] عدة بن داهة، ج1، المرجع السابق، ص-ص، 26-31.

محاولة إقحامه في المجتمع الاستعماري، و تجريده من هويته و أرضه و عرشه. و رافقت هذا الاحتلال العسكري هجرة أوروبية إلى بلاد النعيم من الفرنسيين و الإيطاليين، إسبانيين، و مالطيين، ألمانيين، فقد سلمت لهؤلاء الأجانب خلال سنوات قليلة مساحات هامة من الأراضي الخصبة تقدر بـ52455 هكتار[1] كما بني لهم 36 مركزا استعماريا[2] ما بين عامي (1862-1863) تنازلت الإدارة الفرنسية عن 16000 هكتار من الأراضي لثلاثين مؤسسة أوروبية كما حصل المستوطنين على الامتيازات و أصبحوا من ذوي النفوذ السياسي، و بمرور الزمن أصبحت لهم ايدولوجيا الاغتصاب، و مصادرة الأراضي بفضل تواجدهم في البرلمان الفرنسي و السلطة الإدارية.[3]

منذ سنة 1858 إلى سنة 1863 و في منطقة غليزان تم الشروع في توزيع الأراضي على المعمرين، حاول المحتكرون المساس بالحريات الفردية و الجماعية الجزائرية، و بكرامتهم و معتقداتهم ففي سنة 1863 قررت المكاتب العربية إلغاء عادة التويزة و يعد هذا تدخلا في عادات القبائل التضامنية و التطوعية.[4]

حين صادق مجلس الشيوخ على قرار 1863-04-22، يقوم الإمبراطور بتشغيل ألة الحرب الأكثر دمارا ضد المجتمع الريفي الجزائري، ليقوم هذا التدبير الظالم بإعطاء الإمكانية لنظام الكولونيالي

---

[1] ينظر ملحق رقم 05.

[2] محمد مفلاح ، المرجع السابق، ص-ص، 54-55.

[3] أحميدة عميراوي، أثار السياسة الاستعمارية في المجتمع الجزائري1830-1845،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1954،دار القصبة، الجزائر، د.ط، 2007، ص، 85.

[4] محمد مفلاح، المرجع السابق، ص، 55.

لتسلل إلى قلب القبيلة التي كانت إلى حينها متعلقة على نفسها لحماية نفسها من أطماع الأقلية الأوروبية، و يشير عرض القرار بمجلس الشيوخ [1] دون أي حرج، أن تعيين الملكية الفردية لصالح الأنديجان يسمح لهم التعامل بكل حرية مع الأوربيين يؤكد الغرض بوضوح أنه إزاء بعض القبائل التي تريد غلق إقليمها دون العنصر الأوروبي.

ترى الحكومة بضرورة استخدام سلطتها لإيقاف تطور شبكة الملكية الجماعية و في هذا الإطار تقوم المادة 7 من قرار بإلغاء نظام الشيوع، الذي تعمل به القبائل مع أن المادة 14 من القانون العقاري الصادر في 16-04-1851 يضمن حماية الأراضي الجماعية للقبائل، و يمنح نقل الملكية أو الانتفاع لصالح الأشخاص الأجانب، لما تصبح أراضي القبائل محل أطماع الكولون و بهذا الشكل يجد النظام الكولونيالي حيلة أخرى بإعادة تطبيق القانون العقاري 1851 الذي يسمح بمصادرة الأراضي.

يمس تطبيق فرار المجلس الشيوخ ما مساحته 700000 هكتار منها 2840591 هكتار تابعة للأراضي الملك و 1523013 هكتار من أراضي العرش 1336492 هكتار خاص بطرق السير و هذا ما أدى إلى إحداث اضطرابات حقيقية في الوسط الريفي التقليدي، إذ يتم تحويل ما نسبته 36% من الأراضي لصالح الكولون المستوطنين، مما رجع سلبا على 2129000 جزائري الذين يتحملون مباشرة تبعات هذه التدابير.

[1] جمال خرشي، المرجع السابق، ص-ص، 223-229.

بموجب مرسوم 24 ماي 1863 يتم ترقية الدوار بعد تفكيك القبيلة إلى دواوير رسمية، تتمتع بالشخصية المدنية و بميزانية تشبه هذه الدواوير الملحقة بالبلديات ذات كامل الصلاحيات و التي لا يقطنها سوى الأهالي و بعدد يصل إلى الثمانين [1]، لم تجد سياسة نابليون الاستجابة الكولون لأن الشيء الوحيد الذي يهم المعمرين هو الحفاظ على امتيازاتهم و الاستقلال في تسيير الشؤون المالية و السياسية و هضم حقوق الجزائريين، بحيث صرح الجنرال "هاتونو" (Hatono) كل ما يحلم به الكولون هو إقامة برجوازية إقطاعية يحميها الجيش، و يقومون هم بدور المساواة، أما الأهالي فيؤدون دور العبيد و تحت ذريعة المساواة في الفرص [2]، قبل المعمرين بدخول الأهالي في المزادات لشراء الأراضي، مع أخذ التدابير الاحتياطية ليجعلوا تدخل العرب و حضورهم بلا تأثير، لأنهم لا يستطيعون شراء العتاد الفلاحي دون الاقتراض الذي لم تكن لهم الحق فيه. و بهذا ضيق على الأهالي و أصيبوا بالعجز بعد تجريدهم من ممتلكاتهم المادية، فلم يجدوا مخرجا [3]، و ما زاد الطين بلة قرار 22 أفريل 1864 كان بمثابة حجر الزاوية التشريعي لما سيعرف بمشروع نزع الملكية القبائل فهذا القانون يلغي بصفة قطعية تلك العلاقة الموجودة بين القبيلة و الأرض.

-المادة الأولى: تنص على حق القبائل في تملك الأرض التي تستغلها بصفة دائمة

[1] جمال خرشي، المرجع السابق، ص-ص، 258-295.
[2] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص، 291.
[3] بوعلام السايح، الرجع السابق، ص، 168.

- المادة الثانية: عمدت إلى تحديد هذه الأراضي و توزيعها ممزقة على العشائر و الدواوير داخل القبيلة الواحدة، و احتفظت السلطة الإدارية بحقها في اقتطاع ما يلزم من المساحات و إلحاقها بالعقار البلدي الذي يسيطر عليه المعمرين و هو مبدأ مكرس واضح.
- المادة السابعة: تؤكد حق السلطة الفرنسية في نزع الملكية العرشية إذ استدعت الضرورة و المصلحة العامة التي هي مصلحة المعمرين.[1]

قرر نابليون في عام 1864 وضع حد الامتيازات المجانية في منح الأراضي، و حلت محلها عملية ليجعل الشراء الحر الوسيلة لانتقال الملكية في الجزائر، و بهذا وضع حدا للسياسة الاستعمار الرسمي و فتح المجال أما الاستعمار الحر، وبذلك أطلق يد الرأسماليين و الإقطاعيين الفرنسيين و الشركات الفرنسية بملكية الأرض و استثمارها و تسويق منتجاتها، لكن هذه السياسة لم تكن بعيدة عن الرقابة الدولة و إستراتجيتها.

كانت السياسة الاقتصادية تتأثر من دون شك بالتطورات السياسية في فرنسا بين الحين و الأخر سواء كانت رأسمالية أم اشتراكية، ولم يكن المستوطنون على وفاق مع الإدارة الاستعمارية في الجزائر[2]، عندما أقر الاستعمار الحل لأن هذه السياسة حرمتهم من بعض الامتيازات التي كانت

[1] محمد الطيبي، المرجع السابق، ص، 193.

[2] عبد الملك التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي مجلس العربي للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1978 ، ص-ص، 22-23.

توفرها لهم الدولة الفرنسية، كما كان المستوطنون يشكلون قوة اقتصادية و طاقة بشرية في سياسة الاستيطان، التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا الاستعمارية، خاصة إذ أخذنا بالاعتبار العقلية التي كانت سائدة في الدول الغربية في القرن التاسع عشر، أي في أوج عصر الاستعمار و قيام الإمبراطوريات الاستعمارية، و بمرور الوقت استجابت السلطات الاستعمارية لرغبات المستوطنين و لم تذهب بعيدا في إجراءاتها إلى الحد الذي يؤثر في مصلحتهم من نجاح سياستها في الميدان، و لأنها أيضا كانت تهدف إلى أن تكون الجزائر بدون حرية تستطيع نقلها و تطبيقها في المناطق الأخرى، التي تخطط فرنسا السيطرة عليها في الشمال الإفريقي.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن المشروع الاستيطاني بمنطقة الجزائر قد بني أساسا على الإمكانيات العقارية التي توفرها الأراضي، و خاصة في المناطق المحيطة بالعاصمة التي اعتبرت بمثابة حقل التجارب الاستعمارية الفرنسية التي ستطبق على باقي أراضي الجزائر بجميع المجالات سواء منها البشرية أو المادية مرتبطة أساسا بمدى تفاعل الجزائريين مع الأوروبيين من جهة ومدى قابليتهم لهم من جهة أخرى، و ذلك من خلال التجارب الأولى التي أجريت على الجزائريين إلى جانب تجريب ردود فعلهم فيما يكون يتعلق بمسألة نزع الملكية إلا أن خبرة عشر سنوات الأولى من الاحتلال و منذ البداية أثبت للأوروبيين أنه لا يمكن أبدا التفريط في الفرص التي يتيحها الجزائريين لانتزاع أراضيهم، أنه لا توجد أراضي شاغرة حسب ما كانوا يعتقدونه سابقا.

و من ناحية الهجرة و توطين الأوروبيين بالجزائر، فقد شهدت هذه المرحلة أيضا تركز الأوروبيين بأعداد معتبرة في أنحاء الجزائر من الغرب إلى الشرق، حيث تزامنت مسألة التوسع الاستيطاني مع مسألة نزع الملكية و توطين الأوروبيين ، و قد عرفت نسبة المهاجرين ارتفاعا كبيرا بالمقارنة مع المراحل الماضية أغلبهم من الفرنسيين و الأسبان و الألمان و السويسريين.

استطاعت السلطات الاستعمارية إن تستولي على ألاف الهكتارات من الأراضي بفضل خبرة جنرالاتها الموجودين على أرض الجزائر، و ازداد الأهالي غبنا و معاناة بمجيء الجنرال بيجو و هي مرحلة الاحتلال الكلي، بحيث استعمل هذا العسكري المخضرم شتى الطرق اللاإنسانية اتجاه العرب و كانت أخطرها سياسة الأرض المحروقة و استطاع أن يطبق نظريته فيما يخص استعمار بالبندقية و

المحراث، و التي تدل على استعمال الجندي في خدمة الأرض لأنه قادر على تحمل المشاق و قادر على الحياة الاجتماعية داخل المراكز الاستيطانية، إلا أن هذه السياسة لم تنجح بسبب عزوف الجنود على البقاء في الجزائر.

و من أجل الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي استعملت الإدارة الفرنسية شتى الطرق و الآليات بدءا بالقرارات و المراسيم التي تعد الوسيلة و الأداة الأولى المشروعة من أجل مصادرة الأراضي، و من أجل فرنستها ثم بناء القرى الاستيطانية، تحملت الحكومة الفرنسية جزءا من أعبائها و الجزء الأخر تحملته الشركات الرأسمالية فيما بعد، و لقد استعملت الإدارة الفرنسية أساليب و طرق من أجل استقبال و جلب المزيد من المعمرين بدءا بالدعاية داخل أوروبا وصولا بمنحهم الأراضي بالمجان و توفير المساكن و المال و المرافق العامة و حمايتهم من الاعتداءات.

عند إزاحة النظام الملكي عن الحكم توجهت إدارة الجمهورية الثانية إلى استعمار جديد و هو الاستعمار المدني لامتصاص غضب الفرنسيين مع المحافظة على الأسس الأولى التي وضعا بيجو في هذه المرحلة فشهدت الجزائر هجمة شرسة تمثلت في العدد الهائل من المهاجرين بسبب ثورة العمال في جوان 1848، منهم المغضوب عليهم و منهم من جاءوا إلى الجزائر من أجل تحسين معيشتهم المقرفة، وقد شهدت الأراضي الجزائرية أتعس أيامها لعدم كفاءة عمال المصانع و جهلهم بأمور الأرض، و بقي الوضع على حاله حتى مجيء الإمبراطورية الثانية و استمرت بنفس النسق، و بحلول 1860 تناقص بناء المراكز الاستيطانية و توجه نابليون نحو المملكة العربية و محاولة تثبيت أراضي

العرش في يد أصحابها مع الإقرار بملكيتها فرديا بموجب قانون سيناتوس كونسلت، وهكذا استطاعت الإدارة الفرنسية أن تضرب اللحمة القبلية و الترابط الاجتماعي في الصميم لإضعافها و بعد ذلك يسهل عليهم الاستيلاء على أراضي العرش بمصادرتها أو شراؤها، حيث كان للمعمرين دور كبير في تنشيط عملية المصادرة و ذلك بالضغوط الذي كانوا يمارسونها على الإدارة الاستعمارية من أجل إشباع نهبهم و شجعهم.

و لقد أفرزت هذه السياسة نتائج إيجابية على المعمرين كتحسين المستوى المعيشي و توسيع أملاكهم و دخولهم مجالس القرار، عكس الجزائريين الذين عانوا من الأمرين ماديا كالنقص في الرزق و معنويا كالحنين إلى الأرض التي تعتبر الهوية بالنسبة لسكان الأرياف.

و تبقي الأمنية المتوخاة من هذا العمل المتواضع أن يحقق الغرض الذي من أجله تم إنجاز البحث، إلى جانب تسليط الضوء و لو بالقدر القليل على الظاهرة الاستيطانية في الجزائر خلال الحكم العسكري و التعريف بمختلف الجوانب المرتبطة بها، و خاصة ما تعلق منها بمظاهر الصراع حول ملكية الأرض و النتائج التي تمخضت عن الاستيطان و الاستيلاء على الأراضي، و لا ندعي بأن ما قمنا به كاملا و لا نهائيا، لأن الكمال الله وحده سبحانه و تعالى أولا، كما أن البحث العلمي عبارة عن حلقات متواصلة و مترابطة فيما بينها لا يمكن الادعاء مهما كان إقفال مواضيع البحث فيها.

الملاحق

ملحق رقم01: توزيع المستوطنين على المقاطعات الثلاث[1]

عدد السكان / السنوات	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة
1844	35.140 نسمة	11.472 نسمة	10.833 نسمة
1845	66.954 نسمة	16.540 نسمة	11.827 نسمة
1846	73.075 نسمة	73.075 نسمة	11.507 نسمة

[1] إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص، 118.

الملحق رقم 02: الإدارة المركزية[1]

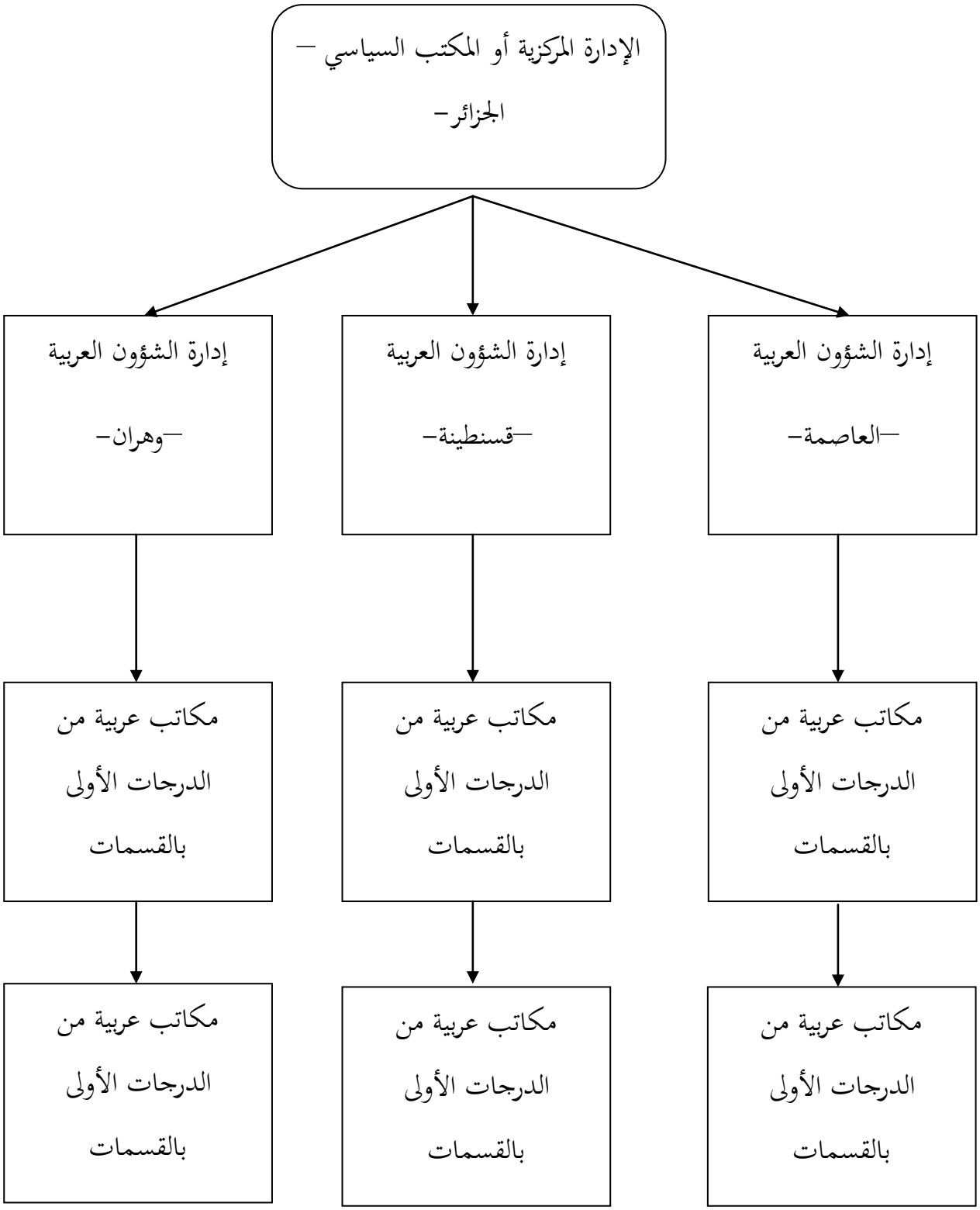

[1] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية.....، المرجع السابق، ص، 29.

ملحق رقم 03: المساحات المزروعة بالكروم في عمالة وهران 1854(الوحدة بالهكتار)[1]

الدائرة	المساحة المزروعة بالكروم
وهران	235
مستغانم	38.952
أرزيو	364
معسكر	332
تلمسان	2.747
المجموع	102.009

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ج1، ص، 193.

الملحق رقم 04: المراكز الاستيطانية التي أنشأتها فرنسا في عمالة وهران لاستقبال الأوروبيين [1]

الرقم	إسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
134	المالح	1859-02-16	لإستقبال 50 عائلة أوروبية تستفيد من 3.000 هكتار
135	التجمع السكني للراحل	1859-09-02	لإستقبال 20 عائلة أروربية تستفيد من 1.000 هكتار
136	قرية عمي موسى	1859-11-14	لإستقبال 38 عائلة أروربية تستفيد من 1.050 هكتار

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ج1، ص-ص، 438-439.

الملحق رقم 05: توسيع الأراضي الزراعية و استخدامها لعمالة وهران.[1]

المنتوج	المساحة / هكتار	الإنتاج / قنطار
قمح اللين	2.000	120.000
الصلب	10.000	35.000
الشعير	15.000	240.000
الخرطال	3.000	8.000
الكروم	3.500	30.000
الزيتون (شجرة)	141.000	19.000
بطاطا	17.800 ق	/
القطن	4.500 ق	/
الكتان	10.000 ق	/
التبغ	270 ق	/
الحرير	20 ق	/

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ج1، ص-ص، 181-182.

الملحق رقم 06: المراكز الاستيطانية المنشأة بمنطقة العاصمة منذ بداية الاحتلال إلى غاية سنة 1844.[1]

إسم المركز	تاريخ صدور قرار إنشائه	ملاحظات
القبة	أواخر سنة 1332	تم إسكان بها العائلات الألمانية التي التحقت في بداية الاحتلال
دالي إبراهيم	أواخر سنة 1332	تم إسكان بها العائلات الألمانية التي التحقت في بداية الاحتلال
مراكز بأحواش الدومان في ضواحي الجزائر	22 أفريل 1835	مصطفى، الأبيار، بئر مراد رايس، بئر خادم، الدويرة، حسين داي
حوش الشاوش و بوعقاب	1836/09/27	يمنع بيع أراضيه أو كرائها
تأسيس بوفاريك	1840/02/17	تم تأسيس المركز العسكري دوريت دورليون في 1835، ثم بوفاريك في هذا

[1] عائشة حسيني ، المرجع السابق، ص، 247.

الملحق رقم 07: نتائج أشغال لجنة تطبيق السناتس كونسلت بأراضي موزاية (بالهكتار). [1]

الدوار	أراض ملك	أراضي الدولة	الكومين	دومان عام	المجموع
واد جر	13.534	266	34	404	14.200
واد السبت	10.609	480	28	282	11.399
المجموع	24.144	707	62	669	25.603

[1] عائشة حسيني ، المرجع السابق، ص، 205.

قائمة المصادر و

المراجع

أ – **المصادر باللغة العربية:**

1 – بفابفر سيمون، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، تر: أبو العيد دودو، دار الهومة، الجزائر، د.ط، 2009.

2 – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، د.ط، 2005.

3 – فون مالتسان هيناريش، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ج1، تر: أبو العيد دودو، شركة الوطنية لتوزيع، الجزائر، د.ط، د.ت.

4 – مسبيرو فرنسوا، سانت أورونوا أو الشرف الضائع، تر: مسعود حاج مسعود، مر: أحمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

ب – **مصادر باللغة الفرنسية:**

5- Andrieaux, Maurice, le père Bugeaud (1784-1849), Paris, 1951.

6- Baudicour, louis, histoire de la Colonisation de l'Algérie, Paris, 1896.

7- Duval(CH-G), Warnier (A), Bureau Arabe et colon, paris, Ch-Schilles, foulourg, 1865.

8- Faucher (V), les bureaux Arabes en Algérie, Paris, Bibliothèque du colon, 1858.

9- Hugonnet (F), Souvenirs d'un chef de bureaux, Paris, Michel levy, 1858.

10- Mac-Mahon, Mémoire de Mac-Mahon, Paris, 1932.

11- Warnier (A), l'Algérie devant l'empereur, Paris, Challemel, 1865.

12- Yacono, les bureaux et l'évolution des jeunes de vie indigènes dans l'ouest du Tell Algérien, Paris, La rose, 1953.

ت – ___المراجع باللغة العربية:

13 – أبو القاسم سعد الله، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط3، 1990.

14 – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، د.ط، 1994.

15 – الأشراف مصطفى، الجزائر الأمة و المجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط، 1983.

16 – التميمي عبد المالك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، كويت، د.ط، 1978.

17 – الزبيري محمد العربي، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ط2، 1982.

18 – الزبيري محمد العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19م، دار المعرفة، الجزائر، د.ط، 2006.

19 – الطيبي محمد، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي دراسة في الذهنيات و البنيات و المألات، ابن النديم للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2009.

20 – المحامي محمد فريك باك، تاريخ الدولة العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، د.ط، د.ت.

21 – المنور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، د.ط، 2006.

22 – العربي إسماعيل، الأمير عبد القادر مؤسس الدولة و قائد الجيش، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، د.ط، 2007.

23 – العربي إسماعيل، الصحراء الكبرى و شواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط، 1983.

24 – العسيلي بسام، محمد المقراني، ثورة 1871، دار النفائس، الجزائر، ط1، 1982.

25 – الغالي العربي، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات و الأبعاد، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المنشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر، د.ط، 2005.

26 – الشيهابي مصطفى، محاضرات في الاستعمار، ج2، معهد الدراسات العربية، القاهرة، د.ط، د.ت.

27 – الهاشيمي إياد، تاريخ أوروبا الحديث، دار الفكر، الأردن، ط1، 2001.

28 – الهنيدي محمود إحسان، الحوليات الجزائرية تاريخ المؤسسات في الجزائر في العهد العثماني إلى عهد الثورة فالاستقلال، العربي للإعلان و النشر و طباعة و التوزيع، د.ط، 1977.

29 – بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائر، 1881–1914، دراسة النماذج من التشريعات و تطبيقها على الجزائريين بالقطاع الوهراني عمالة وهران، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، 2013.

30 – بلاح البشير، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830–1909، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

31 – بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ج1، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، د.ط، 2008.

32 – بهلولي حسن، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر و مبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني حتى الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، د.ط، 1984.

33 – حبة عبد الحميد، أبحاث في تاريخ الزيبان بسكرة، ج1، تح: عبد الحليم صيد، مطبعة وادي سوف، الجزائر، د.ط، 2005.

34 – حرب أديب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر 1830-1947، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط3، 2007.

35 – حاميد حسيبة، المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية، 1954-1962، متيجة للطباعة و النشر، الجزائر، ط1، 2007.

36 – حمدي حافظ و الشرقاوي محمد، الجزائر مشكلة دولية، دار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، د.ط، د.ت.

37 – خرشي جمال، الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر، 1830-1962، مر:مصطفى صافي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

38 – خيري عزيز، التجربة الجزائرية في التنمية و التحديث، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتجية، القاهرة، د.ط، 1978.

39 – مالكي أمحمد، الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1994.

40 -مفلاح محمد، سيد الأزرق بلحاج ثورة 1864 المندلعة بمنطقة غليزان، دار الهومة، الجزائر، د.ط، 2005.

41 -مياسي إبراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دار الهومة للطباعة و النشر، الجزائر، د.ط، 2011.

42 -صاري الجيلالي و قداش محفوظ، الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900-1994 الطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

43 -عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي و الجتماعي 1830-1960، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، ط2، 1983.

44 -عميراوي أحميدة، من تاريخ الجزائر الحديث دار الهدى، الجزائر، دط، 2003.

45 -عميراوي أحميدة و أخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، د.ط، 2009.

46 -عميراوي أحميدة، أثار السياسة الاستعمارية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1954، دار القصبة، الجزائر، د.ط، 2007.

47 -فركوس صالح، إدارة المكاتب و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1841-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

48 -فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814ق م-1962، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2003.

49 – سايح بوعلام، أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف و القلم 1830-1954، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007.

50 – سعيدوني ناصر الدين، الشيخ مهدي البوعبدلي الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط، 1984.

51 – سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية، دار البصائر، الجزائر، ط3، 2009.

52 – سعيدوني ناصر الدين، دراسات في ملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ط، 1986.

53 – شريخي نبيل، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1870، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، د.ط، 2011.

ث – المراجع باللغة الفرنسية:

54- Boutons (C), les institutions de l'Algérienne, Alger, Faculté de droit, 1970.

55- Collot (c), les institutions de l'Algérie devant la période coloniale 1830-1962, Paris, ED du CNRS, 1987.

56- Mahfoud Keddach, l'Algérie des Algériennes, de la préhistoire 1954, ED EDIF, 2000, Alger, 2009.

ج – المجلات:

57 – أبو القاسم سعد الله، الأمير عبد القادر، مجلات المجاهد، الجزائر، العدد 965، مارس 1989.

58 – تابليت علي، الثقافة (مجلة تصدرها وزارة الإتصال و الثقافة)، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، العدد 115، 1997.

59 – دادة محمد، إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 32، 2005.

60 – لونيسي إبراهيم، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19م، مجلة العصور، جامعة وهران، العدد 06-07، 2005.

61 – موفق محمد، السياسة الاستعمارية من الاحتلال الجزئي إلى الاحتلال الشامل، مجلة العصور، جامعة وهران، عدد 06-07، 2005.

62 – مياسي إبراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المصادر، الجزائر، عدد 05. 2001.

ح – مجلة باللغة الفرنسية:

63- George Yever, les maronites et l'Algérie, Revue Africaine, Alger, a :Jourdan Libraire, éditeur : volume 61, 1920.

خ – موسوعات و معاجم:

64 – الميداني عبد الرحمان حبنكة، أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، المعجم الوسيط، 02/624.

65 – موسوعة أعلام الجزائر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 01 نوفمبر 1954.

د – محاضرات:

66 – بن قايد عمر، محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة ورقلة، قسم تاريخ، 2014–2015.

ذ – الرسائل الجامعية:

67 – حسيني عائشة، الاستيطان الأوروبي في سهل متيجة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الآثار، جامعة وهران، 2012–2013.

68 – زبارة سامية، جهاد البحرية في الجزائر العثمانية 1520–1827، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة تيارت.

69 – شلبي شهرزاد، ثورة واحة العمري و علاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن 19م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة حاج لخضر، باتنة، 2008–2009.

ر – منتديات:

70 – حرفوش مدني، دوافع احتلال فرنسا للجزائر، المنتدى العربي للدفاع و التسليح، الموقع défense-arabes.com، اليوم 01 فبراير 2009، الساعة 09:21د.

الفهرس

فهرس الموضوعات **رقم الصفحة**

مقدمة ..... أ-ح

مدخل 2-10

الفصل الأول: السياسة الاستيطانية في عهد النظام الملكي (1830-1848)..... 12-30

المبحث الأول: أهم القوانين و مراسيم الحكومة الفرنسية (1830-1848)..... 12-17

المبحث الثاني: سياسة الجنرال بيجو و مساهمته في تثبيت الاستيطان..... 18-23

المبحث الثالث: دور المكاتب العربية في إنجاح الحركة الاستيطانية.....24-30

الفصل الثاني: السياسة الاستيطانية في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852) 32-54

المبحث الأول: سياسة التهجير الفرنسية و بناء المستوطنات في الجزائر..... 32-40

المبحث الثاني: أهم الثورات الشعبية (1848-1852) ثورة الزعاطشة نموذجا..... 41-54

الفصل الثالث: السياسة الاستيطانية في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870)..... 56-81

المبحث الأول: السياسة الاستيطانية في الجزائر خلال حكم راندون (1852-1858)..... 56-64

المبحث الثاني: السياسة الاستيطانية في عهد وزارة الجزائر و المستعمرات (1858-1860)..65-72

المبحث الثالث: قانون سيناتوس كونسولت و انعكاسته على الجزائريين..... 73-81

الخاتمة 83-85

الملاحق.....87-93

قائمة المصادر و المراجع 95-103

الفهرس